



PROVISIONAL

A/IV.2250  
1 October 1974

ARABIC

# EXEMPLAIRES D'ARCHIVES FILE COPY

A retourner/Return to Distribution C.111



## الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

المحضر الحرفي المؤقت للجلسة الألفين والمئتين والخمسين

المنعقدة بالمقر بنيويورك

يوم الخميس أول تشرين الأول / أكتوبر سنة ١٩٧٤

الساعة العاشرة والنصف صباحاً

( الجزائر )

السيد بوتفليقة

الرئيس

— مواصلة المناقشة العامة ( ٩ )

القيت الكلمات من :

السيد فهمي

السيد شنويك

السيد خدام

السيد مالميسيل

السيد لوك

( مصر )

( تشيكوسلوفاكيا )

( الجمهورية العربية السورية )

( جمهورية تنزانيا المتحدة )

( سيراليون )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبقة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,

Room LX-2332, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ ، فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيداً تاماً لتيسير إنجاز العمل .

74-39897

## البند رقم ٩

## مواصلة المناقشة العامة

السيد / فهى ( مصر ) : السيد الرئيس ، ان من دواعي الفخر والاعتزاز أن أقدم لكم التهنئة القلبية بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة التي تعتبر دون شك من أهم الدورات في تاريخ الأمم المتحدة ، سواء بالنظر الى القضايا الحيوية المعروضة عليها ، أو بحكم خطورة المرحلة الراهنة في تاريخ العلاقات بين الدول والشعوب . ان انتخابكم للرئاسة قد جاء في الوقت نفسه تحية توجهها الأمم المتحدة الى بلادكم وقائدتها العظيم الرئيس هواري بومدين ، الذي كرس نفسه للعمل من أجل كافة الشعوب المحبة للسلام .

وأود كذلك أن أشيد بالجهد الكبير الذي بذله سلفكم السفير والصديق العزيز ليوبولد و بنيتس ، الذي أدار عمل الجمعية العامة في الدورة الماضية والدورة السادسة الخاصة بحكمة وبعد نظر وموضوعية .

كما انوه بالعمل الذي أداه السكرتير العام كورت فالدهايم طوال العام الماضي وتفانيه في خدمة أهداف ومبادئ الأمم المتحدة .

ويسعدني أن أرحب بالدول الصديقة التي انضمت الى منظمتنا . ان انضمام بنجلاديش وجرينادا وغينيا بيساو للأمم المتحدة هو دون شك انتصار لحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها وتحمل مسئوليتها الدولية كاملة ، والقيام بدور ايجابي بناء من أجل ايجاد عالم أفضل لنا جميعا .

ولا زلنا نتطلع الى اعلان استقلال باقي الدول التي لازالت تعاني من قيود فرضت عليها قرونا طويلة فحرمتها من حقها الطبيعي في أن تشارك مشاركة فعالة في صنع القرارات التي تؤثر على مستقبل الجنس البشري ، وأشير بالذات الى وجوب اعلان استقلال موزمبيق طبقا لاتفاقية لوزاكا ، والتسليم بنفس الحق لشعب انجولا المكافح .

وان نحیی الروح التي حدثت بالحكومة البرتغالية الى التخلي عن المنطق الاستعماري القديم وفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات مع شعوب الدول التي كانت تحتلها ، فاننا نعرب عن أملنا في أن يستمر هذا الاتجاه وأن يتعزز ويسفر عن آثار عملية ملموسة بالنسبة لجميع المناطق التي لازالت خاضعة لسيطرة البرتغال ، وعندئذ تستأيع جميع الشعوب الأفريقية أن تفتح من جانبها

صفحة جديدة مع البرتغال ، يحل فيها التعاون محل الصدام والصراع .  
ومن المؤسف حقا أن نجد الحكم في جنوب أفريقيا لا زال قائما على أساس التفرقة العنصرية  
وحرمان الشعب الافريقي صاحب الأرض من أبسط حقوقه لمصلحة أقلية مستغلة . كما أن الأقليات  
العنصرية في زيمبابوي وناميبيا لا تزال تواصل سياسة الاستيطان الاستعماري وتعمل جاهدة على  
تغيير التكوين السكاني لشعوب هذه الأقاليم وهدم تراثها ونهب ثرواتها .

السيد الرئيس ، لعل اول مسؤولية نواجهها في الجلسات التي نعقد هـا في هذه الدورة ، وكل دورة في الواقع ، هي ان نلقى نظرة فاحظة مدققة على عالمنا هذا ، حتى نعرف أين كنا نتوقف بالأمر السـ وأين نقف اليوم ، والى أين نتجه في المستقبل القريب والبعيد ، وجدير بئنا أن يبين لنا كيف يقيم احداث الماضي وكيف يتصور تطور العالم في المستقبل ، فعلى أساس هذه الدراسة المشتركة للماضي والمستقبل ، يمكن أن نتوصل معا الى رؤية متماثلة أو على الأقل متشابهة للأوضاع الدولية ، ومن ثم يستطيع كل منا أن يحدد لنفسه المنهج الذي يتبعه والأعباء التي يستطيع أن يواجهها والتحديات التي يقبلها في إطار السعي نحو تحقيق أهداف مشتركة .

وتعلمون أن تصورنا للمستقبل - سواء أكان فرديا أو جماعيا - يجب أن يكون محكوما بضوابط من الشرعية والأخلاقية . وانصهار هذين العامين الأساسيين يكون الأساس في تعاملنا من الواقع وممارستنا لأي تطبيق عملي للسياسة والا تكون قد سيطرت علينا أحلام اليقظة أو استسلمنا لآغراء اقامة قصور من الرمال سرعان ما تعصف بها الرياح وتحيلها الى سلسلة من الآمال التي لم تتحقق. وقد أتاح لنا التقدم العلمي الهائل الذي حققته الانسانية في السنوات الأخيرة ضوابط جديدة تحتم تقديرا للمستقبل من مبادئ اختبار الماضي والحاضر . ويتقي أن أشير في هذا الصدد الى القواعد والأحكام التي استخلصها علم الدراسات المستقبلية حتى تكون رؤيتنا لمستقبل العلاقات الدولية بعيدة عن التخمين والتخمين .

اننا اذا ألقينا نظرة سريعة على العالم في السنوات القليلة الماضية ، لوجدنا أن أهم التطورات التي ظهرت على المسرح الدولي هو بروز ما أصبح يسمى اصطلاحا "الوفاق أو الانفراج" الذي اختلفت الآراء فيه بين أنصار يبشرون بأنه السلم الذي سيجلب الانسانية نل ويلات الحرب والعنف والحقد ، وخصوصون ينكرون عليه تحقيق أي خير للمجتمع الانساني ، ولعلل بلدان عديم الانجياز أحق بتقييم هذا العنصر الجديد في السياسة الدولية ، باعتبار أنها نانت أول من نادى بتخفيف حدة التوتر ووجوب العمل على التقليل من مخاطر المواجهة التي لا يمكن أن تسفر الا عن كارثة لنا جميعا ، والبحث عن أرضية مشتركة تستطيع جميع الشعوب أن تلتقي عليها في سلام وتمبر عن الطاقات الخلاقة الكصامنة فيها لخير الانسانية كلها .

ولعل أفضل منهج يتخذ ازاء الوفاق هو الحرص على أن يكون تطبيقه صادقا مع النظرية ، وأن يكون الاداء محققا للوعود . ، وأن يستمر الانفراج ويتقدم لمصلحة الجميع ، وليس لحساب أحد أو على حساب أحد ونحن لا نندار الى الوفاق نأمر بهم الدولتين العظميين أكثر من غيرهما ، بل أنه يهنا جميعا بنفس القدر ، طالما أنه يرسم صورة التعامل الدولي في الحاضر وفي المستقبل القريب على الأقل ، وأن نأخذ بضاعتين من مسؤولية هاتين الدولتين في الاسهام في حل جميع المشاكل الراهنة الساخنة ، باعتبار أن العالم اليوم قد أصبح يسوده الاعتماد المتبادل والترابط ، وأنه أصبح من المستحيل على أى دولة أو مجموعة من الدول ، مهما بلغت من القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ان تعيش في منأى عن العالم أو تتخيل أنها تستطيع أن تتصرف كما لو كانت جزيرة منفصلة لا تنمض عليها الأحداث الدائرة على المسرح الدولي .

ومن الزم الأمور - في ظل هذا المناخ - أن يكون واضحا أن لكل منا دورا يريده داخل الأسرة الدولية ، وأنه ليس هناك مكان على الصعيد الدولي لمن ينتفي بالمشاهدة والمراقبة ، ويجب أن نصر جميعا على رفض أى نظام تحتكر فيه دولة أو مجموعة محدودة من الدول سلطة اتخاذ القرارات الهامة المصيرية ، لأن احتكار السلطة لن يؤدي الا الى اهدار المسؤولية ، والمشاركة في السلطة والمسؤولية حق لنا وواجب علينا جميعا ، وهو ما يقتضي أن نشارك جميعا في اتخاذ القرارات الهامة منذ البداية بحيث لا نواجه بأمر واقع مفروض علينا لا نملك خياله شيئا . ومن الخطأ أن ينتظر أى منا حتى يسلم له غيره بهذا الحق في المشاركة الايجابية ، فهو حق يمارس ولا يمنح ، وهو منهج يتعمق بالتجربة اليومية المستمرة التي تجعله تقليدا راسخا في المعاملات الدولية .

ومصر التي تستند دون مبالاة الى رصيد كونها من أقدم الحضارات التي عرفها التاريخ الانساني ، على اتم الاستعداد لتحمل كافة مسؤولياتها الدولية بكل ما تحمله من مخاطر وتضحيات ، وتؤكد من جديد التزامها المبدئي بمواصلة النجاح مع جميع الشعوب المحبة للسلام المتطلعة الى الحرية في شتى أنحاء العالم ، وهي ترسي سياستها الخارجية في إطار انساني لا يعرف التعصب ولا الانعزالية ، وعلى ذلك فان الحركة العربية هي حركة ايجابية تتفاعل مع جميع الحركات الانسانية ، وهي حركة تسير مع حركة التاريخ لا ضدها .

دما أن التزامنا الأفريقي المصيري هو في جوهره التزام انساني ، لأنه يقوم على ارتباط  
 عضوي بين شعوب توحيد بينها أوامر الحضارة والتاريخ والأمان والمصلحة المشتركة ، ولعلنا  
 جميعا نتفق على أن دول القارة الأفريقية قد تمتعت في الفترة القصيرة التي انقضت بعد تخلصها  
 من براثن الاستعمار من أن تضرب المثل في الشعور بالسرورية وحسن التقدير وبعد النار ، ولعلنا  
 يلمس أن الانجازات التي حققتها شعوبنا الأفريقية في هذه السنوات المحدودة سواء على الصعيد  
 الاقليمي أو على الصعيد الدولي - وهي انجازات تثرى التجربة الانسانية .

وفي دائرة أوسع ، نجد أن بلدان عدم الانحياز قد استطاعت رغم المعوقات والتحديات ،  
 أن تتركس المآسب التي حققتها في الماضي لمصلحة المجتمع البشري كله ، وان تبال في طليعة  
 القوى الحريصة على ترشيد السلوك الدولي وربطه بضموابط تقلل من دور الأنانية والسيطرة والتحكم .  
 ونحن نؤمن ايمانا جازما أن كثيرا من المشاكل التي لا زلنا نعيش معها اليوم كان يمكن أن تحل  
 لو كانت دول العالم الثالث قد تغلبت على الصعاب التي وضعت في طريقها وتمكنت من تحييد  
 العناصر التي من صالحها ان تستمر هذه المشاكل وأن تتفاهم ، كما أننا نعتقد أن بلدان عدم  
 الانحياز سوف تلعب في المستقبل القريب دورا لا يقل أهمية وخطورة عن الدور الذي لعبته في  
 الماضي .

في هذا الاطار تقوم مصر بالتعامل مع جميع الدول بثقة ودون عقد ، فهي قادرة على أن تمد خطوط التعاون الدولي في اتجاهات متعددة ، مع تصميمها على ألا تكون منطقة نفوذ لأحد ، وهي تحافظ على نافة التزاماتها ومسئولياتها بنفس الروح التي تحافظ بها على حقوقها ، وهي تتدلىق في تعاملها مع جميع الشعوب من حقيقة أساسية ، هي أنه لا توجد بينها وبين أى شعب محب للسلام مشائل تستعصي على الحل أو تناقضات يتعذر ازلتها .

وقد طبقت مصر هذه المبادئ على علاقتها بالدولتين الأعظم وهما قطبا سياسة الوفاق . فالعلاقات الشائية مع الاتحاد السوفيتي تقوم على أساس الصداقة والتعاون المتبادل ، ونحن نقدر للشعب السوفيتي وقيادته الوقوف الى جانب الشعب المصرى في المعركة التي يخوضها على طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومساندة الأمة العربية في نضالها المشروع من أجل استرداد أراضيها وردع العدوان على حقوقها .

وفي نفس الوقت ، رحبت مصر بالتغيير النسبي الذى حدث في الموقف الامريكى نتيجة معارك أكتوبر المجيدة ، واعتبرته خطوة في الاتجاه الصحيح جديرة بالتجاوب ، ومن ثم فقد اعادت قنوات الاتصال والتعامل بين البلدين ، بما أنها تعاونت مع الجهود الامريكىة في مجال فك الارتباط على الجبهتين المصرية والسورية ، وهو ما أسفر عن التوصل الى اتفاقيتين عسكريتين ذاتا تدعيما لوقف الملاق النار الهش الخطير الذى كان قائما من قبل ، ورغم أن السياسة الامريكىة في مشكلة الشرق الأوسط لا زالت تترك النثير للتمني ، فنحن نحرص على منحها كل الفرص حتى تصبح أكثر انسجاما مع الحق والقانون والمبادئ .

وبالتوازي مع ذلك ، فقد رعبنا بالدور البناء الذى تقوم به الدول الأوروبية بعد أن تفهمت حقائق الموقف ووعت ابعاده ، ونحن نتطلع الى تزايد هذا الدور الآن وفي المستقبل من أجل السلام والعدالة والمصالح المشتركة ، فلا شك أن المجتمع الأوروبي الذى قاسى ويلات الحروب والدمار ، والذي ارتبط بمنطقةنا طوال تاريخه ارتباطا حضاريا وثقافيا واقتصاديا ، مؤسلا للاسهام بقسط وافر في احلال السلام والرخاء في ربوع المنطقة .

وقد تجاوزت مصر مع استعداد الدول الأوروبية لتوثيق علاقات التعاون معها ، وأقامت اتصالا وثيقا وتتعدد الجوانب مع هذه الدول على الصعيدين الثنائي والجماعي ، كما أنها تفاعلت ايجابيا مع رغبة المجموعة الأوروبية في اجراء حوار مع الدول العربية بقصد الوصول بالتعاون بين المجموعتين الى المستوى الذي يحقق لشعوبهما الخير ، ويفتح آفاقا جديدة أمام تعاون دولي أوسع وأبعد مدى .

ونحن حين نرحب بهذا التعاون العربي الأوروبي ، لا نقتصر في نظرتنا على التعاون في مجال معين دون غيره ، بل أننا نعرف جيدا أن جميع مجالات التعاون والتعامل متشابكة يصعب الفصل بينها ، والقارة الأوروبية تمثل بالنسبة لنا أهمية استراتيجية في المقام الأول ، إذ أن أمن منطقة الشرق الأوسط يرتبط الى حد كبير بأمن أوروبا وما يقع فيها من أحداث ، كما أن المكسب صحيح ، والمصالح الاقتصادية والثقافية متشابكة بحيث تتزاح نلها في اطار من التعاون والتكامل ، وكما قال زميلي وصديقي وزير خارجية فرنسا أمام هذه الجمعية الموقرة منذ أيام ، فان " هذا النمط من التعاون الذي نسعى معا الى اقامته سيكون قدوة تحتذى ومثلا يفتح أمامنا أبوابا مشرقة ، وهو يقوم على العمل سويا على أساس اشتراك جميع الأطراف على قدم المساواة ، من أجل التقدم الاجتماعي والاقتصادي ، دون أن يكون في هذا أدنى اخلال بمصالح أي بلد " .

وبالتوازي مع هذه السياسة المتفتحة ، اختطت مصر طريقا يقوم على الانفتاح الاقتصادي ، بهدف تدعيم التعاون مع جميع الشعوب المستعدة للتعامل على أساس المساواة والتكامل والمصلحة المشتركة ، وهي سياسة لا تفرق بين الدول والشعوب المختلفة ، كما أنها لاتمس من قريب أو بعيد طريق التحول الاشتراكي الذي اخترناه أسلوبا لتحقيق التنمية وتأمين كل مواطن مصري على مستقبله .

وان نفكر ونتحرك في هذا الاطار ، فإن مؤسفا أن نسمع من فوق هذا المنبر في الأيام الأخيرة تصريحات اثبتت التجارب العديدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أنها ليست عملية ولا يمكن أن تقود الى شيء ، فقد قيل لنا أن بعض الدول تتلاعب بالماجات الأساسية للانسان من أجل أهداف وطنية أو قومية ضيقة ، وقيل أيضا أن استخدام بعض المواد الأولية تسلاح سياسي



وفرض حائل بترولي ضد دولة معينة هي سياسة تؤدي الى المواجهة بدلا من التعاون ، بل أن الأمر بلغ حد الزعم أن الهيئيل الهش للتعاون الاقتصادي العالمي معرض للخطر اذا استمرت الدول المنتجة للبترول في اتباع سياسة الأسعار التي تسير عليها حاليا ، وعرضت علينا نظريات جديدة مؤداها أن التكلفة المرتفعة للبترول لا تأتي نتيجة تفاعل عوامل اقتصادية ، بل نتيجة قرارات سياسية أنانية لم تأخذ المصالح العالمية في تقديرها .

يريدنا أصحاب هذه النظريات أن نلغي عقولنا ونصدق :

أولا : أن البترول هو المادة الأولية الوحيدة التي ارتفع سعرها .

ثانيا : أن هذا الارتفاع في سعر البترول قد تسبب في حلقة مفرغة من ارتفاع اسعار المواد البديلة والسلع المصنوعة .

ثالثا : ان رفع سعر المواد البترولية لم يتم لاعتبارات اقتصادية .

رابعا : ويبدو أن هناك افتراضا ضمنا مؤداه أن الدول العربية بالذات المنتجة للبترول هي وحدها التي رفعت أسعار بترولها .

خامسا : ان الدول المتقدمة صناعيا هي الأولى بالرعاية والحماية لأن باقي دول العالم تعتمد عليها في سد حاجتها من السلع المصنوعة .

وكنا نتوقع أن تكون جميعا قد استوعبنا التغييرات الكمية والنوعية العميقة التي شهدتها العالم، وأدركنا أن الشعوب التي حصلت على استقلالها بعد تضحيات كثيرة لا يمتن أن تسمح بالسياس بسيادتها أو بعودة الوصاية عليها في ثوب جديد ، أو بالقنوع بمواجهة الاستقلال السياسي الخالي من أى مضمون .

وإن أولى أن نسلم بحقائق ثابتة لا تحتمل الجدل ، أولها أن البترول لم يرتفع ثمنا الا بعد أن ارتفعت أسعار المواد الأخرى ، الأولية منها والمصنعة ، وثانيها أن الدول المتقدمة صناعيا قد احتكرت حق تحديد نظام الأسعار في العالم كله على أساس المضاربات والاحتكارات . وليس على أساس خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم كله ، ذما أن العرب لم ينفردوا بقرار رفع أسعار البترول ، بل أنهم اشتركوا في هذا مع المنتجين في انحاء العالم الأخرى .

ويتوازي مع هذا أنه من الثابت أن النظام النقدي الدولي الذي أرسى في بریتون وود زعام  
١٩٤٤ عجز عن تحقيق الآمال المعقودة عليه .

وأخيرا فان العرب حين قرروا تعبئة بترولهم لخدمة معرفتهم المصرية ، لم يتلاعبوا بمصائر ومقدرات الشعوب ، فهم لا يكونون لأي شعب سوى المحبة والتعاطف ، وكل ما هنالك أنهم كانوا يريدون على سياسة حمقاء ، يتخذها بعض الساسة دون أي تقدير لمصالح العرب ومشاعرهم ، كما أنهم استخدموا البترول في الحدود التي تحقق لهم حقوقهم المشروعة فقط ، ويجب ألا يغيب عن أذهاننا دائما الحقائق التالية :

أولا : أن الدول العربية لم تتخذ أي إجراء متعلق بالامدادات البترولية ، الا بعد أن أُنذرت الدول التي تعين اسرائيل على الاحتفاظ بالأراضي التي تحتلها تحديا للارادة الدولية ومقررات الامم المتحدة .

ثانيا : أن الدول العربية قد رفعت الحظر البترولي الذي فرضته ، بمجرد أن غيرت الدول التي فرض ضدها الحظر وبالذات الولايات المتحدة - مسلكها وأصبحت تتجه بسياستها نحو الاسهام في التوصل الى حل دائم وعادل .

ثالثا : أن بعض الساسة في الدول المتقدمة يحاولون القاء تبعه التضخم على العرب أمام شعوبهم ،، اما تطلبا من مسئولية مواجهة الموقف داخليا ، أو تطلبا لبعض جماعات الضغط التي يناسبها شن حملة على العرب .

السيد الرئيس، كنا نتوقع أن نعي جميعا التخبير العميق الذي أحدثته معارك انتوير المجيدة والآثار بعيدة المدى التي أسفرت عنها عسكريا وسياسيا واقتصاديا ونفسيا ، وان يحرص كل منا من جانبه على تهيئة الظروف التي تساعد على التوصل الى حل سلمي . وفي هذا الصدد كان الأجدد اتخاذ قرارات فورية بوقف ارسال شحنات السلاح الى اسرائيل بخير حساب ، ان هذه السياسة أسهمت في تكريس الخطر الاسرائيلية .

ولعلي أشير هنا الى صوت ارتفع في أمريكا داعيا الى الحكمة والتعقل حين ذكر عضو مجلس الشيوخ " جيمس أبورزق " في حديث له أمام غرفة التجارة الأمريكية العربية منذ أيام مايلي :  
" من الواضح أن من مصلحة الانسانية ومصلحة الولايات المتحدة نفسها أن تنف عن امداد اسرائيل بالطائرات الحربية والقذائف والنابال والقنابل الفوسفورية والأموال المستخدمة لارسال هذه

الأسلحة لإسرائيل ، طالما استمرت إسرائيل في تحطيم المدنيين العزل الأبرياء ووسائل معيشتهم في البلاد العربية وبالذات في جنوب لبنان . ويستطرد قائلا : من المقطوع به أن من مصلحة أمريكا أن تعمل على التوصل الى سلام دائم في الشرق الأوسط ليحل محل حالة الجمود السياسي الراهنة التي يمكن أن تشعل نار الحرب من جديد في هذا الجزء من العالم .

السيد الرئيس، ان مشكلة ارتفاع أسعار السلع أعمق وأبعد من هذا بكثير ، فهمي لا تقتصر على سلعة دون أخرى ، كما أنها لا تتعلق بدولة منتجة واحدة أو مجموعة من الدول ، بل أنها تمس العالم كله .

والمسألة في التحليل الأخير لا يمكن أن تعالج على أساس انفصام مكوناتها السياسية عن الاعتبارات الاقتصادية أو العكس ، بل انها مزيج من هذا وذاك ، والعلاقات الدولية تقوم على المصالح المتبادلة وليس على الامر والتهديد ، والقرارات السياسية يجب أن ترتفع الى مستوى المسؤولية وتقوم على تبادل المصالح ، واذ كانت الدول المتقدمة صناعيا تعتقد أنها تستطيع أن تعرض أمن الدول النامية للخطر وتستمر في التلاعب بشرواتهم تنتظر الا تحرك هذه الدول ساكنا ، فهمي واعية .

وكما قال لنا السيد اندريه جروميكو بحق منذ أيام ، فان العلاقات الدولية تصهرها وتشكلها عوامل عديدة ، سياسية وعسكرية وقومية بل وسيكولوجية ، ومن ثم فانه يستحيل تقييمها على أساس النذر الى بعد واحد فقط .

السيد الرئيس ، ان محاولة تشويه سمعة الدول العربية والتشهير بها لن تؤدي الا الى تعميق الهوة بين الأطراف المعنية ، وهو ما يؤخر التوصل الى حل متوازن يضمن المصالح المشتركة للشعوب في كل أركان العالم .

ان افتراض استمرار الدول النامية مستسلمة للظلم والاضطهاد والضغط هو افتراض بالخطأ والخطر ، لأنه لن يؤدي الا الى سلسلة من التفجيرات والصدام المسلح وبالصراع الاقتصادي والنفساني ، ثم أنه يسفر في النهاية عن تدهور في العلاقات الدولية يعود علينا جميعا بأوخم الحواقب .

دعونا نبحث الأمور بتعمق ، ولنستمع الى صوت مخلص صادر عن قوة رشيدة تنتمي الى العالم الثالث : لننصت الى وزير خارجية بيرو حين يقول : " واضح من هذا أن التفاح متعدد الأبعاد الذي تخوضه دول العالم الثالث لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد يأخذ شكلا محددًا في اتجاه حماية الموارد الطبيعية واستعادتها " .

ولنستمع أيضا الى وزير خارجية فرنسا مرة أخرى حينما يقول : " أنه لا يمكن المنازعة فسي حق دول العالم الثالث ، ليس فقط في الحصول على نصيب أكثر عدلا من ثمار التقدم الاقتصادي والعالمي ، بل أيضا للتأثير على الاختيارات التي يقوم عليها هذا النشاط .

ولنستمع لشهادة حق أخرى صادرة عن ممثل إحدى الدول الصناعية المتقدمة ، حين قال وزير خارجية بريطانيا أمام هذه الجمعية منذ أيام : " ان الرواج الاقتصادي الذي عم العالم بطريقة لم يسبق لها مثيل في السنوات الأخيرة أدى الى ارتفاع أسعار السلع قبل أن يتم رفع الأسعار العالمية للبتروال " .

السيد الرئيس، ان هذه الدورة جديدة بأن تكون متميزة عن جميع الدورات التي سبقتها ، حتى لا تكون مجرد اضافة كمية لسجلات الأمم المتحدة ، ولسنا نجد ما يستحق أن يستأثر بهذه الدورة أكثر من الشعب الفلسطيني ، فلنعمل دورتنا هذه " دورة شعب فلسطين " ولنحرص على أن يسجل لنا التاريخ اننا وجهنا طاقاتنا ومواردنا نحو تأمين حق الشعب بأسره في الحفاظ على هويته وفي تقرير مصيره ومواصلة مسيرته الخلاقة مع سائر الشعوب العاملة من أجل اقامة عالم أفضل . لقد وقع المجتمع الانساني في خطأ تاريخي حين تجاهل هذا الشعب وأنكر وجوده بعد ان انتزع من أرضه واقتلعت جذوره لحل مشكلة لا يد له فيها .

فالتاريخ يشهد بان اليهود لم ينعموا على مر العصور بمثل السماحة والاخاء الذين تمتعوا بهما عند ما كانوا يعيشون جنبا الى جنب مع الأمة العربية ، بل ان الثقافة اليهودية لم تزدهر الا في البلدان العربية التي لم تعرف أبدا التفرقة أو الاضطهاد أو العنصرية ، وقد استمر المجتمع الدولي في الخطأ ، حين نأر الى الشعب الفلسطيني الذي وقع عليه الظلم الجماعي باعتباره شرانم من اللاجئين لا تستحق سوى الشفقة والحنان ، غير أن أصالة الشعب الفلسطيني وتاريخه

العريق قد عصماه من التفك والضياع ، بل أن تيه القرن العشرين الذي فرض عليه لم يزدده الاتسكا بوجوده وتصميما على التصدي لئلا التحديات بشجاعة نادرة . واليوم ، يقف الشغب الفلسائيني حرا أبيا ، قادرا على تحمل مسؤولياته الدولية نائمة والمشاركة في صنع صورة الحياه في الشرق الأوسط .

ونحن ان نعترف بحقائق الموقف وننظر الى قضية الشعب الفلسطيني في اطارها الصحيح باعتبارها قضية سياسية من الدرجة الأولى فلنا نمح هذا الشعب حقاً أو نضفي عليه امتيازاً ، بل اننا نصحح خطأ تاريخياً ارتبناه في حقه وحق الانسانية كلها ، لأن منع الحقوق الطبيعية عن شعب ما هو في الواقع اهدار لانسانيتنا جميعاً ، فالديان الانساني لا يتجزأ ، ولا يمكن التعامل في مصائر الشعوب على أساس المعايير المزدوجة التي تمنح وتمنع بغير حساب .

والشعب الفلسطيني قادر على استخلاص حقوقه وفرض ارادته ، وخير لنا أن نتيح لهركتته الشرعية الدولية ، بدلا من أن نفرض عليه العمل خارج اطارها ، وهو شعب مؤهل بحكم تاريخه الطويل للتعامل مع الواقع ومجابهة الحقائق بموضوعية ودون مواربة ، وهو يدرك أن معارك ٦ اكتوبر المجيدة قد فتحت أمام العرب جميعاً آفاقاً جديدة ، وقد مت لأول مرة فرصة التوصل الى سلام عادل ودائم في المنطقة يتيح لشعبها أن تتفرغ للتنمية وعمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي اللازمة لتأمين مستقبلها .

ولذلك ، فنحن نقترح أن تتناول الجمعية العامة قضية الشعب الفلسطيني بالبحث في

هذه الدورة على أساس انها جوهر المشكلة ، واهتداءً بالمبادئ التالية :

أولاً : تأكيد الحقوق الأساسية الثابتة للشعب الفلسطيني ورفض أي اهدار أو اعتصاب لها .  
ثانياً : تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون أي تدخل خارجي وتأمين استقلاله الوطني وحقه في العودة الى دياره . وانني لواثق من أن الجمعية العامة ستدعو ممثلين من منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني لكي تشترك في مناقشات الجمعية العامة عند بحث القضية الفلسطينية .

ثالثاً : تأكيد حق هذا الشعب في العمل بجميع الوسائل لنيل حقوقه الأساسية طبقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ولعلنا نذكر أن الرئيس محمد أنور السادات ذكر والمعارك لا زالت دائرة في سيناء والجلولان " اننا لسنا مفارمى حرب وانما نحن طلاب سلام ، واننا لم نحارب لكي نعمتدي على أرض غيرنا ، وانما حاربنا ونحارب وسوف نواصل الحرب لهدفين اثنين :

الأول : استعادة أراضينا المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ كاملة .

الثاني : ايجاد السبيل لاستعادة واحترام الحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

وتلك هي سياستنا المبدئية الثابتة التي لا نحيد عنها أبدا ، وحين نتحدث عن السلام ونعمل من أجله ، فانما نقصد السلام الحقيقي الذي يعالج جوهر المشكلة ويقضي على سبب النزاع ولا يكتفي بعلاج الأعراض والتأواهر الخارجية . وقد تجاوزت المشكلة الحلول المؤقتة والجزئية التي يقصد بها أن تمد أجل الهدنة التي لم تحل دون وقوع ثلاثة حروب في أقل من عشرين عاما وعجزت عن التمهيد للسلام .

ونحن نتفق على أن هناك أخلاقيات للتعامل الدولي يجب أن تلتزم بها جميعا لصالح الحياة الدولية ، وأولها أن العدوان لا يمكن أن يمضي بغير حساب ، ولذلك فنحن لا نسمح بأن ترتكب اسرائيل عدوانها ثم تنطلق دون عقاب ، دع عنك أن تجني منه ثمارا ، ولا بد أن تدفع ثمن التخريب والدمار الذي أحدثته في مدن السويس والاسماعيلية وبورسعيد والقنيطرة وأهداف مدنية أخرى . ومن جهة أخرى فان القرصنة الاقتصادية ونهب الثروات الطبيعية أمر لا يمكن التسامح فيه ، ولذلك فسوف تتحمل اسرائيل المسؤولية الكاملة عن استنزاف مواردنا الطبيعية ، وأشير بصفة خاصة الى البترول وغيره الذي استخرجه من سيناء .

لقد أعلنت في أكثر من مناسبة ، وأود أن أكرر من فوق هذا المنبر ، أن مصر لم ولن تقبل حالة اللاسلم واللاحرب ، ان هذا الوضع لا يفيد سوى اسرائيل المعتدية ، كما أنه لا يخدم السلام ، ولذلك فان مصر ترفضه أساسا ، وانا حاولت أي جهة الابقاء عليها ، فانها تكون قد بنت حساباتها على خطأ جسيم وتقدير غير سليم .

نريد سلاما عادلا ودائما ، وليس من التعمت في شيء أن نطالب بأن يكون السلام عادلا فقد أثبتت التجربة أن السلام ان لم يكن عادلا فلا يمكن أن يدوم ، لأنه عندئذ يتون عاجزا عن أن يستقر في ضمير الأمة ويوجد المناخ القدرى والسيكولوجي الملائم لتعايش الشعوب . ومن المحزن حقا أن نرى أن اسرائيل لم تستوعب هذه الحقيقة جيدا ، بل أنها فشلت - بسبب ترانمات الخطرسة والغرور وعقدة التفوق والتوسع - في أن تعي الدروس المستفاده من حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ بكل



أبعادها ، فلا زلنا نسمع كل يوم تصريحات لمسؤولين في اسرائيل ، يهددون فيها بأنهم لن يتخلوا عن الأراضي التي احتلوها بالقوة ، بل أن الصلابة بلغت بهم حد انذار وجود شعوب فلسطين ، ومن المهزل حقا أن تناظر اسرائيل بالذات في الاعتراف بالشعب الفلسطيني في نفس الوقت الذي تطالب فيه بتكريس الاعتراف الدولي بها ، فكأن الآيه قد انقلبت وأصبح الدخيل الذي زرع في المنطقة دون وجه حق ، يزعم لنفسه ما ينكره على صاحب الأرض ، وصاحب الحق .

لئلا هذه التصريحات الاسرائيلية الهيستيرية الياعدة نقول : دعم من هذا ، فلن ينفعكم في شيء ، واذا كنتم حقا جادين في التواجد سلميا مع شعوب المنطقة ، فلا بد أن تنبذوا تلك النزعات الهوجاء الآن والى الأبد ، ولا يخدعنكم أن البعض لا زال يمدكم بدعوه ، ويفدق عليكم الحسنات ويصطيطكم الأسلحة بغير حساب ، فان هذا كله لن يحقق لكم الحلم الذي يبدو أنه يداعب أفئدتكم : كسر الارادة العربية واجبار الشعوب العربية على التسليم بشروطكم ، بل أن كسر ما سيطرت عليه همو المالة عمر الصراع وتصقيده بحيث يستعصي على الحل ، واذا ندمتم فيما بعد على اهدار هذه الفرصة الذهبية للتوصل الى حل مشرف فلا تلومن الا أنفسكم .

وانظروا من هولكم ، تجدوا حائطا من الرفض العالي لنواياكم التوسعية العدوانية ، واستنكارا اجماعيا للمسلك المشين الذي يؤدي بكم الى الاعتداء على النساء والاطفال في القرى والمخيمات الآمنة .

لا بديل للعودة الى الحقيقة والمنطق والقانون الدولي ، ولا طائل من التعلق بالهداب الماضي ، بسرابه الخداع واحلامه التي لم تتحقق ، لان مصائر الشعوب لا يضمن ان تتقرر الا على أساس الحقيقة المعادلة ، لا الوهم الخال .

ونحن من جانبنا قد عقدنا العزم على دخول معركة السلام بنفس التصميم الذي خضنا به معركة الحرب ، فقد كان هدفنا في العاليتين ولا زال واحدا : تحرير أرضنا المحتلة وتحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، ولهذا فقد رحبنا بعقد مؤتمر جنيف الذي كان في الواقع هو الصدى العملي لفكرة طرحها الرئيس أنور السادات، ولذلك فاننا نذكر - ان نفعت الذكرى - ان مصر كانت أول دولة وافقت على عقد المؤتمر وتوجهت اليه بقلب صادق ، ولا زلنا نعتقد انه الصيغة الملائمة لطرح كل جوانب القضية والتوصل الى حل شامل ودائم للأزمة .

ولذلك فمصر مستعدة للذهاب الى المؤتمر في أقرب وقت مناسب . وبعد الانتهاء من الاعداد له من زاوية مصر وغيرها ، ومن واقع مسؤولية مصر في تحمل العبء الأكبر في تحريك السلام العادل في هذه المنطقة ، ومسئولية الدولتين الأعظم بصفتها ضامنتين لقرارات مجلس الأمن ، وبحكم مركزهما الخاص في اطار حفظ السلام والأمن الدوليين .

السيد الرئيس ، طبيعى ونحن نعمل بكل ما أوتينا من قوة لتحقيق السلام في المنطقة ، ان نسعى لانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تكريسا للسلام فيها وتوازيا مع الجهود الدولية المبذولة لتشجيع اقامة هذه المناطق على المستوى الاقليمي تمهيدا لنزع السلام العادل الشامل .

ونحن نعلم أن جميع دول الشرق الأوسط تعتبر حاليا من الدول غير الذرية ، كما انها ليست رغبة في توجيه مواردها نحو انتاج السلاح النووى وذلك باستثناء واحد هو اسرائيل ، التي رفضت حتى الآن أن تتخذ أى خطوة في طريق الانضمام لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، رغم أن معظم دول المنطقة قد قطعت شوطا طويلا في الانضمام اليها . وهذا في حد ذاته كاف لكي يوضح لكم نوايا اسرائيل .

وقد أدى عدم انضمام اسرائيل الى المعاهدة الى عدم تصديق مصر عليها ، بعد أن وقعنا عليها وانا استمر الوضع على هذا الحال ، فلاشك أنه يمثل خطرا كبيرا وتهديدا للأمن والسلام ، وهو ما يدعو الى الاسراع بقل هذه الثغرة ، ومسئولية الدولتين الأعظم في هذا الشأن أساسية بالنظر الى وضعهما الخاص في المعاهدة ومسئوليتهما مع باقي الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلام الدوليين . وأكرر هنا ما سبق أن ذكرته من أن مصر مستعدة للتصديق على المعاهدة في الوقت الذى تقبل فيه اسرائيل الانضمام اليها والالتزام بأحكامها .

وعندما نطرح هذا الموضوع الحيوى في دورتنا الحالية مشاركة مع ايران فاننا نرى أن هناك ثلاثة مبادئ أساسية يجب التركيز عليها :

أولا : الالتزام بعدم ادخال السلاح النووى في المنطقة تحت أى صورة من الصور .

ثانيا : الالتزام من جانب الدول النووية بعدم استعمال السلاح النووى ضد دول المنطقة وعدم السماح بتواجد السلاح النووى فيها .

ثالثا : اقامة الرقابة الثلاثية لضمان تنفيذ هذه الالتزامات .

في هذا الاطار ، يمكن أن نؤمن المناقاة كلها وشعوبها ضد اخطار الدمار النووي ، في نفس الوقت الذي نسخر فيه الطاقة النووية للاستخدامات السلمية لابقا للأحكام والضمانات المنصوص عليها في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

ولا يمكن أن نتحدث عن الشرق الأوسط ، دون أن نعرب عن أسفنا العميق للأحداث المحزنة التي وقعت في قبرص ، والمباحث بالشرعية والسلام في هذا البلد غير المنحاز ، الذي تربطنا به وشعبه العزيز روابط وثيقة من الجوار والمصلحة المشتركة والأمن المتبادل ، ونحن نعتقد اعتقادا جازما ، أنه لا سبيل الى اعادة السلام الى ربوع الجزيرة ، الا بالعودة الى الشرعية واحترام سيادة قبرص وسلامة ووحدة أراضيها ، وعدم التدخل الخارجي في شئونها ، وترك عنصرى الشعب يقرران بحرية أسلوب الحياة والحكم فيها . وقد أخذت الدول غير المنحازة على عاتقها القيام بدور ايجابي نشط للتوصل الى حل للأزمة في ظل هذه المبادئ ، وبعيدا عن الأطماع والأناية والتلاعب بمصائر الشعوب ، وبما يحقق نهاية سريعة لمعاناة عشرات الألوف من أبناء الشعب القبرصي الذين شردوا واخرجوا من ديارهم ، وفرضت عليهم مآسي حرب لم يريدوها أصلا ، وما كانوا طرفا في تقريرها .

ونحن حين نركز على الشرق الأوسط وأحداثه وتطوراته لا ننسى أن هناك قضايا أخرى يجب أن تستأثر منا باهتمام كبير ، لأننا نؤمن بوحدة كفاح الشعوب من أجل التحرر والتخلص من السيطرة الأجنبية والاستغلال ، ونؤمن بوحدة المصير الانساني كله . وعلاقتنا بالدول الآسيوية والافريقية وأمريكا اللاتينية علاقات صداقة تقوم على مبادئ أساسية .

ولذلك فاننا ننظر بكثير من الاهتمام الى الأحداث الواقعة في الهند الصينية ، ونطالب بالالتزام الدقيق لاتفاقيات باريس بشأن فيتنام ، كما ندعو الى ترك شعبي كمبوديا ولاوس يقرران شئونهم دون أى املاء أو ضغط من الخارج ، فتكفينا تجارب الماضي المريرة وما أثبتته من أن التدخل الخارجي لا يخلق وراءه سوى مزيد من الصراع والدمار والمعاناة . كما أننا نتطلع الى سحب القوات الأجنبية من أراضي كوريا الجنوبية وترك الشعب الكورى في الشمال والجنوب يقرر أموره بنفسه بعيدا عن الاشارة والتدخل .

السيد الرئيس ، ان الجمعية العامة تواجه في هذه الدورة واحدا من أهم الاختبارات التي واجهتها منذ أقام المجتمع الدولي منظمة الأمم المتحدة كوسيلة للتعبير عن الارادة الدولية ، وأداة لخدمة قضية السلام والتعاون بين الأمم والشعوب .

وازاء المشاكل الملحة التي يواجهها العالم كله اليوم ، فاننا لانملك أن ندفن رؤوسنا في الرمال أو نتعاض عن حقائق الموقف فنبقي عاجزين عن الحركة أو نفعل القليل جدا ، ففي وقت متأخر جدا . ان الاختيار أمانا واضح لا ليس فيه ، فاما أن ننتصر لقضية السلام والحرية والتقدم ، واما أن نهدر هذه الفرصة التي قد تكون آخر فرصة تتعلق بها آمال البشرية ، وتضيع معها أحلام الأجيال المقبلة من أبنائنا وأحفادنا .

وأنا أهيب بهذه الجمعية الموقرة - وكلني أمل - أن تكون على مستوى المسؤولية وأن ترتفع الى مستوى الأحداث الدولية في هذا المنعطف التاريخي فتحقق آمال الشعوب التي نتشرف بتمثيلها وتعيد ثقتها في احترامنا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وشكرا .

السيد / شنيوك ( تشيكوسلوفاكيا ) ( الكلمة بالروسية ) : السيد الرئيس : اسمعوا لي نيابة عن حكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية أن أقدم لكم التهنئة بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الهام رئيسا للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وأود في هذا الصدد أن أقول ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبوية تربطهما روابط الصداقة وروابط النضال من أجل حرية الشعوب والتقدم . واننا نرى في انتخاب مثل من جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية اعتراف جديد للدرور الملحوظ الذي تلعبه دول عدم الانحياز في الامم المتحدة . واننا نرحب باخلاص بالدول الأعضاء الجدد في المنظمة وهي جمهورية بنجلاديش الشعبية وجمهورية غينيا بيساو وجرينادا وان انضموا معهم كأعضاء في الامم المتحدة يبرهن على أن التغييرات التي طرأت على التوتر الدولي الحالي تتجه ناحية الانفراج وتخلق ظروفًا مفيدة من أجل نجاح حركات التحرير الوطنية وتحقيق الاستقلال وأمانى الشعوب .

سيدى الرئيس ، ان الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة تجتمع عشية الذكرى الثلاثين للانتصار على الفاشية عقب الحرب العالمية الثانية وهو انتصار بفضل الجيش السوفييتي قد جلب الحرية للبلاد بعد ٦ سنوات من الاحتلال النازي . وان الشعب التشيكوسلوفاكي قد احتفل بالذكرى الثلاثين للوثبة السلوفاكية الوطنية التي تبرهن على انها حدث هام في اطوار المقاومة الداخلية . ويعتبر أيضا من احدى العظيمة العسكرية الشعبية الهامة في أوروبا . وفي العام القادم سوف نحتفل بالذكرى الثلاثين لتحرير بلدنا التي تعتبر احدى الدول المؤسسة للأمم المتحدة وبذلت جهدا دائما لمنع تكرار أحداث الحرب الرهيبة .

واليوم نستطيع أن نلاحظ بارتياح أنه في هذا المناخ الجديد فان آفاق تقوية السلام والحفاظ عليه تبشر بالخير أكثر من أى وقت مضى . وانها لظاهرة ايجابية أن نعرب عن ارتياحنا لهذا الجو الذى يسير نحو الانفراج . ولذلك فان من واجبنا أن ندعم عطية الانفراج وأن نجعلها تنتشر في مناطق أخرى من عالمنا وأن نبذل كل جهدنا حتى يستطيع الجنس البشرى أن يزيد من قيمه المادية والروحية في جو من السلام والتعاون الدولي البناء . وهذا يجب أن يكون هو المبدأ الأساسى لانشطة الامم المتحدة في دورتها هذه .

وان الانفراج الدولي لا يجب أن يكون محوره التوتر الذي يهدد في كل لحظة خلق مجابهات خطيرة . ولا يجب أن يكون محوره السباق على التسلح المصحوب بفقد غير حكيم للقيمة الاقتصادية ، وباستغلال الشعوب ودول كثيرة بل يجب أن يكون على أساس الانفراج ونزع السلاح والتنمية . ويفضل نجاح قوى السلام ضد قوى العدوان فاننا سوف نحقق الظروف الملائمة لبلوغ الأهداف التي عبرنا عنها من قبل .

سيدى الرئيس ، ان التغييرات التي حدثت في ميزان القوى في العالم ، وان تزايد قوة الاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الاشتراكي الأخرى ودعم الاستقلال السياسي والاقتصادي للدول النامية وأنشطة القوى الديمقراطية والتقدمية والموقف الواقعي الذي يعبر عنه رؤساء الدول فى النامية والرأسمالية عند تقييمهم للحالة الدولية ، كل ذلك قد جعل سياسة الحرب الباردة لا معنى لها وقد قلت أخطار النزاعات العسكرية بين الدول الرأسمالية والاشتراكية وهناك ظروف تسمح بانفراج جديد وتطبيق مبادئ التمايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة .

ان أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة تجرى في فترة يعتبر فيها التوتر عاملاً مهماً في تنمية العلاقات الدولية وان حل النزاعات أساساً جرى في اطار سياسي اليوم . ومع ذلك فهناك بعض الاحداث وقعت مؤخراً تدل على أن هذه الظاهرة لا تطبق على الدوام . وفي أوروبا نجد ان سياسة الانفراج تعبر عن نفسها بطريقة واضحة حيث لاحظنا تغيرات تسمح للدول الأوروبية أن تسير في فترة من التعاون البناء . ويشجع ذلك بصفة خاصة عن طريق اضاء صفة الطبيعية بين الدول الاشتراكية وجمهورية ألمانيا الاتحادية قد تم هذا عن طريق المعاهدات الثنائية . وهناك أيضاً تنمية العلاقات بين دول المجتمع الاشتراكي والدول الأوروبية الغربية الأخرى . وفي هذه الظروف يبدو من المنطقي والواقعي أن أطلب من الحكومات الأوروبية أن تقيم مبادئ ومعايير تكفل العلاقات المتبادلة فيما بينها .

وهذا بالذات هو هدف مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي أدى الى نتائج ايجابية بالفعل . ومع ذلك فاننا نعتقد دائماً ومازلنا نعتقد أنه يمكن أن تستمر هذه الظاهرة بطريقة أسرع اذا لم نحاول عرقلة السير قدما بهذا المؤتمر وتحقيق أهدافه وبذر الشكوك تجاههما . انه من اللازم الآن أن نبذل كل جهدنا لبلوغ الأهداف التاريخية لهذا المؤتمر . ونحن على يقين انه بفضل الجهود المشتركة فان جميع المشاركين في مؤتمر جنيف يستطيعون أن يصلوا الى نتائج ايجابية . وان النظام الذي يضمن الامن والتعاون البناء للشعوب الأوروبية سوف يفيد ليس فقط القارة الأوروبية ولكن أيضاً جميع مناطق العالم . وفي نفس الوقت سوف يخلق سابقة طيبة يمكن أن تفتح الطريق أمام اتباع نفس الأساليب في مناطق أخرى . وانني أفكر بصفة خاصة في نظام أمن جماعي في آسيا .

وان المفاوضات والقرارات في مجال العلاقات متعددة الأطراف واتخاذ تدابير بصددها ليست وحدها التي تسمح بالانفراج الدولي . فان أسس التسويات متعددة الأطراف للعلاقات الدولية يجب أن تقوم على أساس قيام علاقات ثنائية بين الدول .

وما من شك في أهمية المفاوضات من أجل تسوية سلمية للعلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ونحن على يقين من ان النتائج المثمرة السياسية والعسكرية سوف تسهم الى حد كبير في أن تجعل من الانفراج أمراً طبيعياً يطبق على جميع المشاكل السياسية . وان جمهورية تشيكوسلوفاكيا

الاشتراكية تنتهز كل فرصة لكي تؤيد التطورات السلمية في العالم . وهذا نابع من أيد ولوجيتنا  
الاشتراكية وبرنامج السلام الذي نعمل في إطاره مع الاتحاد السوفييتي . ولذلك فاننا سعيانا - ونسعى  
دائما - الى تيسية علاقات مثمرة على أساس المساواة مع جميع الدول المعنية . ونحن نبذل كل جهودنا  
وسوف نستمر في ذلك من أجل تحاشي جميع العوائق التي تحول دون تطوير مثل هذه العلاقات .

وفي هذا الصدد يجب أن نتذكر أهمية معاهدة العلاقات المتبادلة بين تشيكوسلوفاكيا وجمهورية  
ألمانيا الاتحادية وهي المعاهدة التي بدء العمل بها في ١٩ يولية ١٩٧٤ . ونحن نعتبر ان  
هذا انتصار للواقعية وللعقل . وان هذه المعاهدة تنهي ماضيا مقللا بالاحداث وتفتح عصرا من  
التعاون على أساس من المساواة . واننا نبذل جهدنا في أن نحول جميع حدودنا الى جميع  
حدود حسن جوار . وفي هذا الصدد فقد اتخذنا الاجراءات لازالة العوائق التي تقف في طريق  
تنمية العلاقات الطبيعية مع النمسا .

وان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية قد قامت بعدة معادلات مثمرة مع دول غربية أخرى . وان  
بلدنا له علاقات تقليدية ودية مع دول عدم الانحياز والدول النامية . وقد عقدنا علاقات دبلوماسية  
مع عدد من الدول ووقعنا اتفاقات ثنائية في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والقنصلية وغيرها .  
ونحن نبذل جهدنا أيضا لاضفاء الصفة الطبيعية على علاقاتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية .  
وهذا استجابة لسياسة الانفراج الدولي وسوف تساعد على تنمية العلاقات المتبادلة المثمرة بين  
دولتنا . ونحن نعرب عن أملنا أن هذه الجهود سوف تقابل مقابلة ايجابية من شركائنا أيضا .

سيدى الرئيس ، اننا الآن ندرك ان السياسة الخارجية المثمرة التي ترمي الى دعم السلام لا  
تحدث وحدها لكن رغم الانفراج ورغم الهدوء فان هناك بعض الاحداث التي تتناقض مع سياسة  
الانفراج وتتناقض مع مبدأ حل المشكلات عن طريق المحادثات . هذه الأحداث تؤثر على الجو  
السياسي الدولي .

وفي العام الماضي رحبنا بارتياح باتفاقات باريس التي تعتبر أساسا مسبقا لتحقيق ودعم السلام  
في جنوب شرقي آسيا . وان اضافة الصفة الطبيعية على الحالة في الهند الصينية لم تتم تماما .  
ولذلك فاننا نؤيد وجهات نظر حكومة فيتنام الديمقراطية وحكومة جنوب فيتنام الثورية المؤقتة التي  
تطالب باحترام احكام اتفاقات باريس وتطبيقها بطريقة موضوعية . وكذلك القرارات التي اتخذها

المؤتمر الدولي في فيتنام في مارس ١٩٧٣ . A/PV.2250



واننا نندد بأنشطة حكومة سايجون التي تقيم العوائق للحيلولة دون خلق جو من الهدوء الوطني والمصالحة الوطنية في فيتنام الجنوبية . وان الحل الواقعي للحالة الراهنة نجده في خطة حكومة جنوب فيتنام الثورية الذي تمت الموافقة عليه في ٢٢ مارس ١٩٧٤ . وان تشيكوسلوفاكيا وبجانبها جميع قوى السلام والتقدم في العالم أجمع سوف تستمر في دعم الجهود التي تبذلها شعوب فيتنام وكذلك شعوب الهند الصينية التي تسعى الى تحقيق امانها المشروعة .

ومنذ عدة سنوات فان المجتمع الدولي يسترعي انتباهه التوتر في منطقة الشرق الأوسط الذي استمر وقتا طويلا مما يهدد الأمن الدولي ولم ننجح بعد في استئصال جذور هذه الحالة المتفجرة. وان السبب الرئيسي للحالة الخطيرة السائدة في الشرق الأوسط هي سياسة اسرائيل العدوانية. ان اسرائيل عليها أن تسحب قواتها من الأراضي العربية التي تحتلها ويجب أن تكف عن عدم احترام الحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

وان الوفد التشيكوسلوفاكي يؤيد مبادرة الدول العربية الأعضاء في الامم المتحدة ويؤيد ادراج المسألة الفلسطينية في جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين . وان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ترى انه من الضروري تنشيط جميع الوسائل السياسية التي تهدف الى تسوية الوضع في الشرق الأوسط بروح القرارات التي تمت الموافقة عليها في مجلس الأمن . ويجب بصفة خاصة أن يستأنف مؤتمر جنيف أعماله بأسرع وقت ممكن وأن تشارك فيه جميع الدول المعنية بما في ذلك ممثلي حركة التحرير الفلسطينية . ان أعمال مؤتمر السلام يجب أن تهدف الى حل شامل للمشكلة المعقدة في الشرق الأوسط .

وقد شاهدنا في شرق البحر المتوسط نشوء توتر جديد . وان سياسة عدم الانحياز التي تتبعها حكومة قبرص تعتبر شوكة في عين بعض دوائر حلف الأطلسي التي تريد تصفية استقلال دولة قبرص وهي عضو كامل الحقوق في الأمم المتحدة . وتريد أن تحول هذه الجزيرة الى قاعدة لحلف الأطلسي .

وان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية أيدت دائما استقلال وسيادة ووحدة وسلامة أراضي جمهورية قبرص . ووقفت دائما في وجه جميع الجهود التي تريد أن تفتتها أو أن تضمها . وان حكومة تشيكوسلوفاكيا ترى انه من الضروري وقف كل تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لقبرص وان نطبق دون تحفظ أحكام القرارات التي وافق عليها مجلس الأمن وخاصة القرار الصادر في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ . ويجب على القوات الأجنبية والأفراد العسكريين أن ينسحبوا من قبرص وأن يتركوا لشعب قبرص ولحكومته الشرعية حق تقرير مصير بلد هم .

هذه هي الأهداف التي يرمي اليها الاقتراح المقدم من حكومة الاتحاد السوفيتي فى ٢٢ آب / أغسطس ١٩٧٤ بالدعوة لعقد مؤتمر دولي بشأن قبرص في اطار الأمم المتحدة . وان حكومة تشيكوسلوفاكيا تؤيد هذا الاقتراح .

انه من الضروري أيضا تدعيم السلام ويجاد جو من التنمية الدولية الصحي في عدد آخر من أقاليم العالم . فمثلا في شبه جزيرة كوريا ، ونظرا لأهمية توحيد كوريا من أجل قضية السلام والأمن في آسيا فان تشيكوسلوفاكيا تقدر تماما سياسة جمهورية كوريا الديمقراطية التي تهدف الى ضمان التوحيد الديمقراطي السلمي للبلاد دون أى تدخل خارجي . وان تشيكوسلوفاكيا قد رحبت بالقرار الذى اتخذته الأمم المتحدة في الدورة الثامنة والعشرين بحل لجنة الأمم المتحدة لتوحيد كوريا وان الدورة الحالية للجمعية العامة يجب أن تتخذ تدابير جديدة حتى تختفي هذه الحالة غير العادية لانها جعلت منظماتنا تدخل في جو يعتبر من آثار الحرب الباردة ويجب سحب جميع القوات الأجنبية من كوريا الجنوبية التي ما زالت تعمل تحت علم الأمم المتحدة .

وما زالت هناك أراض في عالمنا يعاني سكانها من القمع العنصرى والاستعمارى . وان الأمم المتحدة عليها أن تكثف جهودها من أجل التطبيق الكامل لاعلان الامم المتحدة لمنح الشعوب والدول استقلالها . وان النجاحات التي أحرزتها حركات التحرير الوطنية تجعل من اللازم بذل جهود من جانب الأمم المتحدة لاستئصال النظام الاستعمارى الذى ما زال موجودا في العالم . على أن يتم هذا الاستئصال في أقرب وقت ممكن .

ونحن نعرب عن اغتياطنا لأن حكومة البرتغال الجديدة يساندها جميع الديمقراطيين في البرتغال ، قد انفصلت عن النظام الرجعي السابق وقررت أن تعترف باستقلال غينيا بيساو وأبرمت اتفاقا مع ممثلي حركات التحرير الوطني في موزمبيق فيما يتعلق بمنح هذا الاقليم استقلاله . ونحن نود أن نعرب عن ايماننا العميق بأن شعب أنجولا أيضا وشعوب أخرى ما زالت تحت السيطرة البرتغالية سوف تنعم باستقلالها الكامل . وقد حان الوقت لكي نقضي على العنصرية والفصل العنصرى في الجنوب الأفريقي . وان شعوب زمبابوى وناميبيا يجب أن تحصل على حريتها واستقلالها ننتساوى مع غيرها من الدول الأخرى .

وخلال العام المنصرم ومنذ قيام الحركة الفاشية في شيلي فان العالم أصبح متضامنا مع شعب شيلي لتحرير لوى كورفالان ومواطنين آخرين . وان الأمم المتحدة يجب أن تبذل جهودها من أجل الحيلولة دون انتهاك الحقوق الأساسية لحرية الانسان وحقوق الانسان من جانب الزمرة العسكرية في شيلي .

السيد الرئيس ، في وقت نجد فيه أن بارومتر السياسة الدولية يجعلنا نأمل في انفراج دولي فان علينا أن نشعر بضرورة انتهاء السياق على التسلح فانه سياق يعرض الانسان جمعاء للخطر وينبغي أن نبذل جهودنا للتوصل الى نزع السلاح الشامل والكامل . ويجب أن يستكمل الانفراج السياسي بانفراج عسكري ويجب ان تستغل الأموال التي تبلغ ٢٥ ألف مليون دولار والتي يتكلفتها العالم كل عام من أجل التسلح يجب أن تركز من أجل التقدم الاقتصادي والتعاون الاقتصادي الدولي لرفع المستوى الاجتماعي للشعوب . وللتوصل الى نتائج ايجابية في مجال الانفراج العسكري فاننا نجد أنه من الضروري عدم التلكؤ في المفاوضات التي ترمي الى اتخاذ الاستعدادات الطموسة والدعوة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح وان هذا سوف يسمح بحل جميع مشكلات نزع السلاح المعقدة .

واننا نريد أن نحبي أعمال لجنة نزع السلاح في جنيف وخاصة بالنسبة لمسألة الحظر الشامل لاستخدام الاسلحة الكيماوية والحد من التجارب النووية . وابرام معاهدة حول الحظر الشامل للتجارب النووية . ونحن نرحب باقتراحات الاتحاد السوفييتي لانها قللت بنسبة ١٠٪ ميزانيتها العسكرية واننا نجد أن هذا أسلوب لمساعدة الدول النامية . وسوف يقدم للجمعية العامة مشروع اتفاقية حول حظر المساس بالبيئة عن طريق التجارب العسكرية . وان هذه المبادرة السلمية من جانب الاتحاد السوفييتي بشأن عدم تلوث البيئة عن طريق التجارب العسكرية يتلائم مع المحافظة على الامن الدولي وصحة الشعوب وتدرج هذه المبادرة في اطار المهام التي تقضي بحماية الانسانية من حرب مهلكة . وانني علي يقين من أن دورتنا سوف تؤيد هذا الاقتراح .

ونأمل أن تكون نتائج المؤتمر الخاص بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية التي سوف تعقد في الربيع القادم مؤدية الى نتائج هامة من أجل احترام احكام هذه المعاهدة تأكيداً للسلام .

ونحن نقدر الجهود ، جهود المشتركين في محادثات خفض التسلح في وسط أوروبا . وان هذه المحادثات المسيرة لها طابع بناء . ونحن علي يقين من انها سوف تؤدي الى اجراءات يقبلها الجميع ، لن تهدد أمن أي من هذه الدول .

وان تشيكوسلوفاكيا مثل الدول الاشتراكية مستعدة لكي تبذل كل ما في وسعها للحيلولة دون السباق على التسلح .

سيدى الرئيس ، ان الجو السياسي الحالي وتقدم الانفراج يخلق ظروفًا مشجعة من أجل النهوض بالتجارة والعلاقات الاقتصادية بين الدول أياً كانت نظمها الاجتماعية ، واننا في المجال الاقتصادي والتجاري نجد انه من الضروري على الدول الرأسمالية وبعض التجمعات الاقتصادية ان تنهي عطيات التمييز وأن تخلق جواً من التحرر في التجارة مع الدول الأخرى . ونحن نرى بعض المسائل الاقتصادية والاجتماعية مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وهي ناتجة عن القرارات التي اتخذت في الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة .

ان وفد تشيكوسلوفاكيا يرى انه من المهم بصفة خاصة أن نحقق تصفية الاستعمار الاقتصادي بطريقة تدريجية لانه لا يمكن احراز أي تنمية حقيقية الا اذا كانت في مصلحة الدول المعنية .

وخاصة دول العالم الثالث . وبالرغم من مقاومة بعض الدوائر الاستغلالية فان هناك مبادئ تقدمية  
يجرى تطبيقها في مجال الحياة الاقتصادية الدولية طالما تزداد قوة اقتصاد المجتمع الاشتراكي  
الذي تحترم الاستقلال الاقتصادي للدول النامية .  
وهناك أساس هام وأسهم هام من أجل تنمية الاقتصاد الدولي والتعاون الدولي . واننا نرى  
أن اعلان انشاء نظام اقتصادي جديد ، وكذلك تطبيق برنامج العمل الذي تمت الموافقة عليه في  
الدورة السادسة والخامسة للأمم المتحدة وكذلك ميثاق الحقوق الاقتصادية للدول وواجباتها ، هذه  
كلها أمور من الأهمية بمكان كذلك . ويجب أن تطبق قرارات الدورة السادسة الخاصة حول مشاكل  
التعاون ويجب أن تعكس واقع الانفراج والتعاون السلمي بين الدول لأن ذلك يخلق ظروفًا  
مشجعة للتنمية خاصة وأن نزع السلاح يعتبر مصدرا من المصادر الضرورية للتنمية الاقتصادية والسلمية .  
ونحن على يقين من أنه من الضروري دعم السلم العالمي والأمن كأساس للتقدم الاقتصادي العالمي  
ومن أجل تحسين الوضع الاقتصادي للعالم وتنمية الدول النامية . وان عملية الانفراج الدولي ومدى  
اسهام الأمم المتحدة فيه له تأثير على دعم مناسمتنا . واننا نقدر دور الأمم المتحدة اليوم من أجل قيام  
مجتمع يسوده السلام الجماعي واننا ننظر الى الأمم المتحدة على أنها  
محفل دولي هام قادر على أن يسهم في دعم الاتجاه القوى الحالي نحو سيادة انفراج عام في  
العلاقات الدولية وأن يمتد هذا يسمح معيارا للتعايش السلمي بين الدول ذات النظم  
الاجتماعية المختلفة . وان الانفراج الدولي الحالي يخلق ظروفًا طيبة وآفاقا طيبة من أجل تحقيق  
أهداف الأمم المتحدة طبقا لما هو وارد في ميثاقها . ولأداء مهمتها أحسن أداء . ونحن على  
يقين من أننا بتوحيد جهودنا في الأمم المتحدة وتوحيد جهود جميع قوى السلام والتقدم فاننا  
نستطيع أن نغير مجرى التاريخ . وان وفد تشييكوسلوفاكيا على استعداد لكي يتعاون بهذه الروح  
في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، يتعاون تعاوننا بناء مع جميع  
الوفود المعنية بالسلام والأمن من أجل النهوض بتعاون ودي بين جميع الشعوب .

السيد / خدام ( الجمهورية العربية السورية ) بالسيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أتوجه اليكم بالتهاني الحارة على تسلمكم رئاسة هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة . ذلك أن انتخابكم رئيسا للجمعية العامة انما هو تكريم للجزائر الشقيقة المناضلة وتقدير لمواهبكم الشخصية وجهودكم المستمرة في تأييد حركات التحرر الوطني ودعمها بالوسائل الفعالة والتصدي الناجح للامبريالية والصهيونية . واننا لواثقون أن هذه الدورة برئاستكم ستكون من أهم الدورات وأكثرها فعالية فلکم أصدق أمانينا بالنجاح . ونود أن نوجه الشكر للسيد ليوبولد و بنيتس رئيس الجمعية العامة للدورة السابقة فقد بذل جهودا طيبة في سبيل تحقيق أفضل النتائج فله ولبلاده الصديقة أطيب التمنيات ، كما نتوجه بالتهاني الحارة لدول بنغلاديش وغينيا بيساو وغرنادا على انضمامهما لمنظمتنا وسيكون دورها في اقامة العدل والسلام دورا مرموقا .

السيد الرئيس ، لا بد لنا من التذكير دائما بأن الأهداف التي انشئت من أجلها الأمم المتحدة مازالت قاصرة عن اكمال التحقيق .

أجل لقد سارت العلاقات الدولية شوطا كبيرا نحو الانفراج الدولي من خلال الحوار بين القوتين الأعظمين في الميادين المختلفة كما أن العديد من الشعوب سارت في نضالها المستمر نحو انجاز التحرر والاستقلال بعد ما بذلت تضحيات كبيرة في النفوس والأموال ، وكان في مقدمتها غينيا بيساو التي حققت استقلالها بفضل نضالها البطولي . كما ان شعب موزامبيق أضحى مشارفا على تحقيق استقلاله بفضل الدماء الغزيرة التي بذلها ابناؤه . واننا لنحیی السياسة الشجاعة لحكومة البرتغال التي أدركت المصالح الحقيقية للشعب البرتغالي وأفلحت في التخلي عن السياسة الاستعمارية ففتحت صفحة جديدة في باب التعاون مع المجتمع الدولي بعدما عانت فترة طويلة من مقاطعته لها . ونحن على ثقة تامة بأن شعوب ناميبيا وانغولا وزمبابوي وجنوب أفريقيا ستنتزع استقلالها وتقضي على ما بقي من نظم استعمارية عنصرية تستغل أوطانها ومواردها .

وكذلك فان الحوار الذي يجري في أوروبا ، وزوال بؤرة النزاع الألماني ، وسيرة السلام في شبه القارة الهندية كانت كلها امائر ايجابية في تطور العلاقات الدولية نحو عالم أفضل . ولكن بالرغم من هذه المظاهر فقد ظلت تجثم على صدر السلام العالمي عدة بؤر للتوتر والاضطراب تتحدى ميثاق الأمم المتحدة و ارادة الشعوب في التحرر والاستقلال والوحدة ، فاستمر الوضع المتأزم في فيتنام وما زال النظام غير الوطني في فيتنام الجنوبية يقدم على خرق اتفاقية باريس . ومازالت

الحواجز تقام في وجه الشعب الكورى للحيلولة دون تحقيق وحدته الوطنية ، ويقترف العدوان تلو العدوان ضد شعب كمبوديا المكافح الذى يتصدى بكل ما يملك من قوة بقيادة الحكومة الثورية للاتحاد الوطنى وعلى رأسها الأمير سيهانوك ، لأدوات الامبريالية التي تقا تل قتال اليائس .

وانى لأذهب الى أبعد من ذلك فأقول أنه لا يمكن الحديث عن الانفراج الدولى وعن احترام ميثاق الأمم المتحدة وحق الشعوب بتقرير مصيرها بمعزل عما يجرى في الشرق الأوسط ، تلك المنطقة التي تضأفرت عوامل عديدة لتجعلها من أهم مناطق العالم .

ان الموقع الاستراتيجى للشرق الأوسط ، واتصاله بثلاث قارات ، والتاريخ العربى الذى تألق فيه ، وما حمله من حضارة ومدنية ، وثرواته الضخمة من المواد الأولية ، وما يحققه من فائض للتصدير ، وأثر كل ذلك في النظام الاقتصادى والنقدى العالمى ، كلها حقائق تجعل من الضرورى الوقوف عند قضية الشرق الأوسط وتناولها بأبلغ العناية .

ولقد جاءت حرب تشرين الأول / أكتوبر التحريرية تثبت صحة ذلك دالة على ما لهذه المنطقة من حساسية بالنسبة للسلام والأمن الدوليين من جهة وللإقتصاد العالمى من جهة أخرى . فلقد نشأ خلالها واضحا خطر المجابهة الحربية بين القوتين الأعظمين ، وما تعرض له الإقتصاد العالمى من أزمات كبيرة بنتيجة الحرب التي فرضت على العرب فرضا فهبوا الكفاح عن حقهم المشروع بالدفاع عن وجودهم القومى وتحرير ترابهم الوطنى

لقد بدأت مأساة هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى عندما عمد الاستعمار البريطانى الى تسهيل الهجرة اليهودية لتنفيذ لمخططات استعمارى صهيونى ، وتبلورت هذه المأساة باقامة كيان اسرائيل العنصرى والتي تطلت المساندة والدعم من الدول الامبريالية والاستعمارية وممن الصهيونية العالمية في سبيل ترسيخ كيان عنصرى في قلب الوطن العربى يشكّل عامل استنزاف مستمر ويحول بين العرب وبين تحررهم من الاستعمارين السياسى والاقتصادى ، ويقف حائلا دون وحدتهم الوطنىة .



وليس من الصعب ادراك طبيعة هذا الكيان ، فقد قام على أساس استغلال الدين لاغراض عنصرية وتوسعية في عصر ترفض فيه الشعوب الاشكال الرجعية لكيان الدول .  
ان هذا الكيان العنصرى قبل سنة ١٩٤٩ في المنظمة الدولية بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٣ المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ الذى جعل عضوية اسرائيل مشروطة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالأرض وعودة اللاجئين وخاصة قرار الجمعية العامة ١٩٤١ وعلى الأخص الفقرة ١١ منه التي تنص على عودة اللاجئين العرب الى ديارهم أو التعويض عليهم وتعهد آتئذ وزير خارجية اسرائيل بتنفيذ هذا الشرط واحترام قرارات الأمم المتحدة الأخرى .  
فمقارنة بسيطة بين مساحة اسرائيل سنة ١٩٤٨ ومساحتها الحالية ، واستعراض خاطف لتاريخ رفض اسرائيل الالتزام بأى قرار دولي مهما كانت طبيعته يفصحان فورا عن طبيعة اسرائيل وعن السلام الذى تسعى للحصول عليه .

لقد اقترن قيام هذا الكيان بتشريد شعب فلسطين منذ سنة ١٩٤٨ ، وظل عرب فلسطين يعيشون في أسوأ الشروط الاقتصادية والاجتماعية . ولم تقابل اسرائيل قرارات الأمم المتحدة الداعية للسماح لهم بالعودة الى اراضيهم وممارسة حقهم في تقرير المصير سوى بالرفض والاضطهاد وبمزيد من الظلم وتكرار الغارات على مخيمات اللاجئين . بل نهبت العداوة الاسرائيلية للعرب الى حد شن حرب ضد مصر سنة ١٩٥٦ ، تلتها التوسعات الاقليمية المستمرة حتى كانت حرب حزيران /يونيه ١٩٦٧ التي أقدمت فيها اسرائيل على احتلال أراض لثلاث دول عربية أعضاء في منظمة الأمم المتحدة وشردت من جديد مئات الألوف ، وغيرت معالم المدن العربية ، وأقامت عشقرات المستعمرات واعتقلت الألوف من المواطنين ومارست أساليب النازية في التعسف والامتداد . وبالرغم من كل ذلك فقد رفع العرب شعار السلام القائم على العدل ، والذي لا يمكن الا أن يقوم على مبادئ الميثاق ، أى على الانسحاب الكامل من كل الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق العودة وحق تقرير المصير .

ولم يدرّخ العرب جهدا الا وذلوه مع كل أعضاء المنظمة الدولية ، وفي كل مجال ، من أجل اتخاذ الاجراءات الفعالة والقيام بالضغط على اسرائيل لدفعها لاحترام الميثاق وقرارات الأمم المتحدة والتقيد بتنفيذها ، فكانت كل هذه الجهود تواجه بالرفض الاسرائيلي بحجة ان اسرائيل بحاجة الى حدود آمنة .

ان الاسرائيليين ليستخفون بعقول العالم عندما يوردون مثل هذه الحجج الواهية واستخفافهم هذا ناتج عن مركب التعالي والاستئثار الذي يلبع بطابعه تفكيرهم وتصرفاتهم . انهم يقولون ان الحدود الجغرافية هي الحدود الآمنة ، كأنهم يتجاهلون ان عصرنا عصر التقدم العلمي وخاصة في السلاح ، وان التكنولوجيا أبطلت مناعة التضاريس الأرضية . على أن من حق الأسرة الدولية أن تسألهم لماذا تنشد الحدود الآمنة لوضع قرى اسرائيلية ويحرم منها الملايين من الدوايين العرب؟ أليس في مفهوم الحدود الآمنة لطرف واحد مضاعفات من التمييز العنصري ؟ لقد احتل الاسرائيليون الجولان معلنين أنهم لن ينسحبوا منه ويسوقون حجة الحدود الآمنة ليعملوا تمسكهم بمناطق من الضفة الغربية وبالقدس وشرم الشيخ فهل منع هذا الاحتلال سورية ومصر من الدفاع عن حقوقهما في حرب تشرين الأول / أكتوبر ؟ ان الاسرائيليون ليدكرون جيدا ما حققه العرب خلال هذه الحرب وما كان يمكن أن يحققوه لولا الجسور الجوية والبحرية التي أغرقت اسرائيل بالسلاح والعتاد والرجال بما لم يسبق له مثيل .

السيد الرئيس ، في الثاني والعشرين من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ اصدر مجلس الأمن القرار رقم ٣٣٨ الذي قبلته بلادنا بتاريخ ٢٤ / ١٠ / ١٩٧٣ ببرقية ارسلتها للسيد الأمين العام وبينت فيها فهمنا للقرار بأنه يعني انسحاب اسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة وضمنان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . غير اننا سرعان ما لمسنا خلال الفترة التي أعقبت وقف إطلاق النار ان اسرائيل مضممة على الاستمرار على العدوان ، ثم عبرت عن تصميمها هذا بتصريحات وتحديات بأنها لن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة وخاصة الجولان ، وانها تعتبر الجولان جزءاً من اسرائيل ، محاولة بذلك ان تعيد الوضع الى ما كان عليه قبل حرب تشرين الأول / أكتوبر واجهاض النتائج السياسية القيمة التي حققها العرب في حرب تشرين الأول / أكتوبر من جراء وثبتهم للدفاع عن حقوقهم وتحرير أراضيهم ، ومن بعد أخذت اسرائيل تلوح من جديد بأنها لا تقهر كأنها لم تعتبر بدروس الحرب . ولكن العرب الذين رفضوا نكسة ١٩٦٧ يرفضون فقدان ما توصلوا اليه في حرب تشرين الأول / أكتوبر ، وهم اليوم مسممون أكثر من أي وقت مضى على حماية حقوقهم القومية والدفاع عنها لا لانها حقوقهم وحسب بل لأن الدفاع عنها دفاع عن الميثاق وعن الحرية والكرامة .

لقد بذلنا أقصى الجهود بعد وقف الملاق النار لتنفيذ القرار ٣٣٨ فكان الرد على هذه الجهود المزيد من المماطلة والمزيد من التصريحات الاستفزازية . ان شعينا يناضل من أجل حريته ولن يتعبه النضال ولن يركب مركب اليأس . والدليل على ذلك قبولنا لحرب الجولان وقبولنا لأية حرب أخرى ، قبولنا لحرب الجولان التي توقفت باتفاقية فصل القوات الموقعة في جنيف في ٣١ أيار / مايو ١٩٧٤ . وقد جاء النص صراحة في هذه الاتفاقية انها ليست الا خطوة نحو تنفيذ القرار ٣٣٨ . وبالرغم من مضي أربعة أشهر على توقيع هذه الاتفاقية فان اسرائيل مستمرة في مناوراتها ومماطلاتها ورفضها ، بل انها تصعد التوتر بما تقوم به من استعدادات عسكرية تخفي وراءها نوايا عدوانية جديدة دون أى تقدير لما يحدثه موقفها هذا من أضرار بالغة بالأمن والسلام الدوليين ، معتمدة على تشجيع بعض الدول الكبرى التي تستمر بتزويدها بالدعم العسكري والدعم الاقتصادي ان اسرائيل تتجاهل الأضرار البالغة بالأمن والسلام الدوليين ، في عصر لم يعد فيه الوضع في الشرق الأوسط ذا أبعاد اقليمية فقط بل أن آثاره ومخاطره أصبحت تمتد الى سائر أرجاء العالم . واننا لننبه المجتمع الدولي مرة أخرى الى أن قبول العدوان والسكوت على استمثاره في جزء من العالم يشجع على العدوان في أجزاء أخرى . لذلك فاننا نناشدكم أن تفقوا مع شعينا الذي يكافح من أجل تحقيق السلام وان تقدوا له العون حتى يستطيع متابعة سيرته ، وان تتخذوا من الاجراءات ما يحتمل اسرائيل على الادراك ان سياستها المعادية للشعوب لا يمكن أن تبقى دون عقاب ، وان انتهاكها لالتزاماتها التي قبلت على أساسها في عضوية الأمم المتحدة يجعلها غير جديرة بعضوية المجتمع الدولي ، فلقد أضحت مصدرا للقلق والارهاب في هذه الـيقظة الحساسة من العالم . زوروا بنفسكم مدينة القنيطرة لتنظروا ما فعل فيها الحقد الاسرائيلي قبيل اخلاصها بموجب اتفاقية الفصل . انظروا كيف عجز الاسرائيليون عن اخفاء كرههم العنصري ونزعاتهم التدميرية عندما أقدموا على ذلك معالم المدينة ، وتهديم كل بيت وكل مخزن ، كل جامع وكل كنيسة ، كل مدرسة وكل مستشفى ، كل خزان للمياه وكل مولد للكهرباء ، كل أشرفين حتى امتهنوا قدسية المقابر ، كل ذلك بالجرارات والمتفجرات ومن بعد هذه الأعمال الأثيمة ظنوا من السهل الادعاء بأن تهديم القنيطرة جرى في الحرب ، فاضافوا بذلك الكذب والرياء الى جرائم الحرب التي ارتكبوها .

ان حكومة الجمهورية العربية السورية لتتهيب بالمنظمة الدولية أن لا تهمل الوضع في منطقة الشرق الأوسط فهو وضع متفجر ، وان تعالج المشكلة من جذورها ، فتؤكد ان استعادة شعب فلسطين لحقوقه الوطنية وحقوقه الأخرى المعترف له بها بموجب الميثاق وقرارات الأمم المتحدة هو أمر لا غنى عنه لا قامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، وان ممارسة حقه في تقرير مصيره يتطلب تنفيذ الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (٣) الصادر في ١١/١٢/١٩٤٨ والذي أكدته الجمعية العامة كل سنة والقاضي بعودة الفلسطينيين الى ديارهم . وان تجبر اسرائيل على الغاء جميع التدابير التي اتخذتها لحرمان شعب فلسطين من حقوقه الوطنية والانسانية وتدعو مجلس الأمن لا اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان هذه الحقوق . ان استمرار حرمان شعب فلسطين من حقوقه يخالف الميثاق ويخالف الاعلان العالمي لحقوق الانسان وسياسة الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار ومحاربة العنصرية ، ولقد توضحت هوية الشعب الفلسطيني وشخصيته من خلال نضاله بقيادة منظمة التحرير التي اعترفت بها اكثرية الدول مثلما اعترفت بشرعية نضاله . لهذا فالأسرة الدولية مدعوة لتقديم الدعم السياسي والمادي والمعنوي لهذا الشعب المناضل لتتخذوا السلام والعدل في الشرق الأوسط .

وان من مسؤوليات الأمم المتحدة التي ورثت قضية فلسطين عن عصبة الأمم وعالجت أزمة الشرق الأوسط أن تعلن بدون أدنى غموض أنه لا يمكن اقامة السلام العادل الا بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران /يونيه ١٩٦٧ وبالغاء التغييرات التي أدخلتها على التكوين البشري والاقتصادي والثقافي في الأراضي المحتلة فانا لم تستجب اسرائيل لهذين الشرطين ، فان على المنظمة أن تشجع بدون تلوؤ باتخاذ الاجراءات التي يفرضها الميثاق لحرمان اسرائيل من عضويتها ولتحقيق الانسحاب الشامل من جميع الأراضي المحتلة . واستعادة حقوق شعب فلسطين الوطنية . ان كل قصور من المنظمة عن الاضطلاع بمسؤولياتها سيهدر التقدم الذي طرأ على العلاقات الدولية ويعود بها الى حالة التوتر والتفجر لأن ما يحدث في الشرق الأوسط سيحدث ارتكاسات في أرجاء العالم كله . وانطلاقاً من هذه المعطيات فقد قرر مجلس جامعة الدول العربية طلب ادراج قضية فلسطين على جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة . وقد أيدت جميع الدول هذا الطلب فكان لها الفضل بهذه الخطوة .

A/PV.2250

ان قضية فلسطين معروضة على الضمير العالمي والمجتمع الدولي منذ أكثر من نصف قرن ، ولا بد من تفحص كل نواحيها حتى يكون باستطاعة الأعضاء تبيين الصورة الواضحة الجلية لاسرائيل كحالة استعمار استيطاني مماثل في كيفية تحققه وسلوكه لجنوب أفريقيا وروديسيا . فنحن عندما نطالب بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ونقرن بذلك الضمان الأكيد لحقوق الشعب العربي الفلسطيني فاننا نستند الى واقع تاريخي لن يمكن لسلسلة الاعتداءات الاسرائيلية وسياسة الأمر الواقع أن تزيله من الوجود .

ان اسرائيل ان ترفض الانصياع الى قرارات الأمم المتحدة وتناور للتهرب من تنفيذ القرار ٣٣٨ الصادر عن مجلس الأمن انما تضع المنطقة أمام ظروف لا تخدم مصلحة الأمن والسلام الدوليين . إن أي تعاون مع اسرائيل أو مساعدة لها في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية انما يعني تشجيعها للاستمرار في مناورتها وبالتالي فان كل دول العالم لاسيما تلك التي ساندت اسرائيل وتساندها مطالبة بأن تتحمل مسؤولياتها في حماية ميثاق الأمم المتحدة والمساعدة في تطبيق قراراتها .

ان أية محاولة للعودة الى الوضع الذي سبق حرب تشرين الأول /أكتوبر مسيرة أو بأخرى أمر لا يمكن تجاهل آثاره ومن هنا تبرز أهمية اجراءات مشددة مطالبة بها الأمم المتحدة وسائر الشعوب المحبة للسلام في ضوء القرارات التي اتخذها مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر من أجل مقاطعة اسرائيل سياسيا وعسكريا واقتصاديا وثقافيا ووقف كل التسهيلات في المواصلات البحرية والجوية المقدمة لها من أية دولة .

لقد كنا نتوقع أن تؤمن الجهود الدولية التي شنتها احداث تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٣ للأمة العربية مطلبها المشروع في الانسحاب الكامل وضمان الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني، ونخشى أن يخيب هذا الأمل فيما اذا لم نصل بأسرع مايمكن الى هذه النتيجة خاصة وأن اسرائيل تلجأ الى أساليب ملتوية لتخريب هذه الجهود والتهرب من التزاماتها بموجب الميثاق وقرارات الأمم المتحدة .

السيد الرئيس ، ان سياسة بلادنا هي الانفتاح على العالم بروح الصداقة والايجابية والتعاون مع كل الدول عدا هذه التي تبني فلسفتها ووجودها على العنصرية . وقد شهدت بلادنا كما شهدت البلاد العربية الأخرى ، بنتيجة هذه السياسة ، تطورا عظيما مشرا في العلاقات السياسية والاقتصادية والروحية مع أكثر بلاد العالم وكان من دلائل هذا النشاط اللقاءات الكبرى التي جرت في بلدنا وفي البلدان العربية الأخرى ومشاركتنا الفعالة في أمهات المؤتمرات الدولية، وكانت سلسلة الزيارات التي قام بها الرئيس حافظ الأسد الى عدد من البلدان الصديقة باعشا على المزيد من التفاهم والتعاون واللين وتوكيد الايمان المشترك بمبادئ الميثاق والقسم الأخلاقية ومبادئ العدالة في المجتمع الدولي . وقد جاءت نتائج مؤتمرات عدم الانحياز والدول الاسلامية في لاهور وقمة الدول العربية مؤكدة ومثبتة لكل ذلك وممهدة الطريق لبلوغ شعب فلسطين حقوقه القومية ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد الرئيس ، ان شعبنا وهو يتطلع الى اليوم الذي يصبح فيه البحر الأبيض المتوسط بحيرة يسودها السلام بعد ازالة بؤرة التوتر في الشرق الأوسط المتمثلة بالعدوان الصهيوني على الأمة العربية ، احزنه أن يشهد أحداث قبرص ، هذه الجزيرة القريبة من شواطئنا والتي تربطنا بها علاقات طيبة قائمة على الجوار والتعاون ومبادئ الميثاق وسياسة عدم الانحياز .

واذا كنا نقدر أن هذه الأحداث ليست بمعزل عن مجمل الأوضاع في الشرق الأوسط وأوروبا،

فمن رأينا أنه يجب العمل على إنهاء مأساة الشعب القبرصي وتسوية مشكلته على أساس وحدة أراضيها وسلامتها واستقلالها واستمرار انتساب قبرص لمجموعة عدم الانحياز وازالة كل أسباب التوتر في الجزيرة ونحن نناشد الجميع التأزر على تحقيق هذه الأهداف .

السيد الرئيس ، ان المنظمة أمام عهد جديد ، ويجب كما قال السيد الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم أن تستجيب للتحديات والتغيرات دون أن تضحي بالمبادئ ، وما زالت الشعوب تتطلع اليها لتجنيب العالم ويلات الحروب والسير في بناء المجتمع الدولي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على أسس صحيحة واعية ، بازالة المظالم ، واحقاق الحق ، ونشر العدل الدولي وايصال الشعوب الى كامل حقوقها ، وفي الوقت نفسه لا بد للمنظمة الدولية من أن تعكف على معالجة المشاكل الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي ، وتعمل على تضيق الهوة التي تفصل بين العالم المتقدم والعالم النامي . فمعالجة الخلل القائم والمستمر في العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية والذي حتم عقد الدورة الخاصة السادسة التاريخية للجمعية العامة في الربيع الماضي ، يتطلب عملا جادا ومخلصا وسريعا من جانب الدول المتقدمة تكنولوجيا قائما على تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ تنفيذيا سريعا ومخلصا ، واستعادة جميع الدول سيادتها الكاملة على مواردها الطبيعية ، ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة الى الدول النامية وساعدها على بناء اقتصادها بناء ذاتيا ومتينا ، وتصفية العدوان والاحتلال الأجنبي ، والقضاء على جميع اشكال الاستغلال الاقتصادي الأجنبي .

ولا شك فان ممارسة العدوان العسكري ووضع ميزانيات ضخمة للأعياء العسكرية لدى الدول الكبرى والحساعدات التي تقدم للأنظمة العنصرية والتوسعية والتحكم بموارد شعوب العالم الثالث ، كل ذلك لعب دورا كبيرا في حالة التضخم النقدي الذي يسود العالم .

ان من حق شعوب العالم الثالث التي عانت مرارة الاستعمار من جهة وممارسات الشركات الامبريالية من جهة ثانية أن تستعيد سيادتها الكاملة على مواردها الاقتصادية وأن تستخدم هذه الموارد والامكانات للدفاع عن استقلالها وسيادتها وتربيتها الوطني ، واذ كان لها هذا الاستخدام من آثار سلبية على دول أخرى فعلى هذه الدول التي تشعر أنها أصيبت بأضرار أن توقف دعمها ومساندتها للعدوان سواء الدعم السياسي أو الاقتصادي أو العسكري وأن تبادر الى تقديم العون والمساندة للشعوب المعتدى عليها ذلك ان ازالة العدوان وأسبابه يعتبر ممن

أهم عوامل ازالة بؤر التوتر في العالم مما ينعكس بصورة ايجابية على لاقتصاد العالمي ومصالحة مختلف الشعوب .

ان ماسبق ذكره يحتاج لعمل دائب وشجاعة كافية وايمان عميق بمبادئ الميثاق وبامكان تحقيقها ، واننا لمتفائلون من أن هذه الدورة برؤاستكم ستكون بمثابة انطلاقة نيرة كبيرة نحو عهد جديد من قوة المنظمة وفعاليتها .

السيد الرئيس ، ان الجمهورية العربية السورية ، وهي تؤكد ايمانها بالميثاق والقانون الدولي ، لتشعر بالتزامها المطلق في تحرير أراضيها المحتلة بكل الوسائل المتوفرة لديها ، وتأمين حقوق الشعب الفلسطيني ، وهي بذلك انما تعبر عن تطلعات ومصالح المجتمع الدولي التائق للسلم العادل والديمقراطية وتتعاون باخلاص مع كل الدول والقوى العاملة في هذا الاتجاه . فتلك هي الشروط التي يجب توافرها حتى يكون مناخ العلاقات الدولية الذي ترعاه الأمم المتحدة مناخ العدل والمحبة والمساواة في عالم السلم والتقدم والازدهار .



السيد ماليسيل ( جمهورية تنزانيا المتحدة ) ( الكلمة بالانجليزية ) بالسيد الرئيس:  
ان انتخابكم بالا جماع في منصب رئيس الدورة التاسعة والعشرين لهو دليل الواضح على المكانة  
الرفيعة التي يكنها المجتمع الدولي لكم كرجل دولة ولمفتكم الدولية العظيمة . لذلك اسمحوا  
لي أن اضم صوتي الى صوت المتحدثين الذين سبقونني في ان اقدم لكم تهنئتي الخالصة الشخصية  
وكذلك تهنئة وفد تنزانيا للشرف والثقة التي وضعت فيكم من جانب الجمعية العامة وأود أيضا  
أن انتهز هذه الفرصة لكي اقدم لكم ولشعب الجزائر العظیم التحيات الاخوية والتمنيات الطيبة  
من حكومة وشعب تنزانيا . وليس ذلك لانك تأتي من افريقيا ولكن لان كفاح بلدكم من اجل الحرية  
قد ألهم الكثير من المحاربين الشجعان من اجل الحرية في جميع أنحاء العالم.

ويسرور عظیم ايضا أقدم نيابة عن وفد تنزانيا وبالصالة عن نفسي عن تقدير عميق لسعادة السفير  
بينيتس للخدمات العظيمة التي قدمها للمنظمة وذلك بالطريقة الممتازة والتي رأس بها الدورة الثامنة  
والعشرين العادية للجمعية العامة والدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة.

وبشعور من الارتياح اضم صوتي الى اولئك الذين سبقوني في الترحيب بفينيا بيساو وجرينادا  
وينجالاديش كأعضاء في الامم المتحدة . ولهذه الاعضاء الجدد فان وفد بلادى يتعهد بأن يتعاون  
معها في كل الاوقات في اطار كفاحنا المشترك لتحقيق الاهداف النبيلة التي تم الاعراب عنها ببلاغة  
في ميثاق الامم المتحدة.

ان استقلال غينيا بيساو جاء بعد سنوات طويلة من الحرب المريرة ومن بين الذين ضحوا بارواحهم  
هو الابن العظیم للثورة الاخ اميلكار كابرال . انه لأمر فظايع ان يغتال عشية الانتصار ولكن استشهاد  
دفع شعبه الى تحقيق المزيد من الانتصارات لذلك فان نكراه ستظل دائما مشعلا هاديا لاعادة  
بناء غينيا بيساو ودعم استقلالها وحمايتها . الذي كرس له حياته كلها . وبالمثل فنحن نحير نكرى  
دكتور ادوارد موندلانى مواطن موزمبيق العظیم الذى ضحى بحياته في ظروف مشابهة ولنفس  
الاهداف النبيلة .

السيد الرئيس : اتنا ان نرحب بدولة غينيا بيساو الفتية في اسرة الامم المتحدة فان تنزانيا  
والمجتمع الدولي بأسره لا يسعها الا ان تعبر عن شعورها بالارتياح العميق ان ترى اخيرا ان نظام  
الحكم الاستعماري البرتغالى الذى سبب ويلات لشعب غينيا بيساو وموزمبيق وانجولا والمستعمرات

الاخرى الواقعة تحت حكم البرتغال في افريقيا قد قارب نهايته الآن .

لذلك فمن الطبيعي ان يكون من مصدر السعادة أن القيادة الجديدة في البرتغال قد قبلت حق استقلال المستعمرات السابقة البرتغالية وفي هذا المقام فان حكومة تازانيا يشجعها الاتفاق الذي تم بين البرتغال وبين ( فريليمو ) الجبهة الثورية لتحرير موزمبيق والذي يتيح انشاء حكومة انتقالية في موزمبيق تؤدى الى استقلال ذلك البلد في الخامس والعشرين من يونيو عام ١٩٧٥ .  
وانه لا مل حكومة تازانيا ان يتم قريبا التوصل لا اتفاقية بشأن تصفية الاستعمار الكامل في انجولا وتمكين شعب هذا البلد من تحقيق امانيه المشروعة التي كان يتوق لها منذ وقت طويل وتأسيسا لعدم الاستقرار الذي تلى تغيير الحكومة في البرتغال في الخامس والعشرين من ابريل ونعترف انه لم يكن قرارا سهلا بالنسبة للقيادة البرتغالية الجديدة لكي يبدأ بتصفية الاستعمار . الا انه لم يكن يوجد بديل اخر . ان الانهيار الحتمى للطغيان الاستعماري لحكم كليتانو كان يحتمله بلا ارتداد الالتزام لا يلين للكفاح البطولى للجماهير المقهورة في المناطق المستعمرة . وتازانيا تأخذ علما بصفة خاصة باعلان البرتغال انه لن يكون هنالك مكان لعلاقة تقوم على الاستعمار الجديد ولا يوجد سبب لكي يشعر شعب البرتغال بأى شعور بالمهانة او الخسارة بل على العكس من ذلك فله كل الحق بأن يشعر بالارتياح لان العلاقة الجديدة الآن التي تبرز بين البرتغال وبين مستعمراتها السابقة سوف تسهم دون شك في خلق مناخ للثقة المتبادلة وتعاون أفضل ليس فقط بين البرتغال وبين الدول الجديدة ولكن أيضا بين البرتغال وبين بقية العالم . وعلى أية حال فنحن في افريقيا قد قلنا دائما ان الكفاح من اجل الحرية ومن أجل الكرامة الانسانية في القارة لم يكن مبنيا قط على مفاهيم عنصرية . بل كان كفاحا ضد النظم السياسية القائمة على القمع وهو كفاح استلهم الالتزام الذي لا يلين من اجل الدفاع عن الكرامة المقدسة وقيمة الانسان .

السيد الرئيس ، أود مع التقدير الخاص أن أشير الى البيان الهام الذى ألقاه وزير خارجية البرتغال دكتور ماريو سوريس في هذه الجمعية . هذا البيان كان تأكيدا واضحا لسياسة البرتغال الجديدة التي تؤيد تصفية الاستعمار .

لذلك فمن الأهمية ألا يتم شيء لا يحياط هذا الالتزام . لأن أى أمة أو مجموعة من الأمم تحاول بأى طريقة أن تعكس الاتجاه الحالي في المستعمرات سوف تكون مدانة في أعين الشعوب الأفريقية وبقية أنحاء العالم كخائنة لقضية الحرية في أفريقيا .

السيد الرئيس ، اني أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر عن تمنياتنا لحكومة الحالية في البرتغال لكي تكلل جهودها بنجاح من أجل القضاء على بقايا قوى الفاشية والتي كانت طوال نصف قرن تقمع شعب البرتغال والتي تسببت ولفترة . . . سنة في مآسي انسانية في القارة الأفريقية .

ان التقدم نحو الحرية الذى تم احرازه في موزمبيق وفي غينيا بيساو يتناقض بحدّة مع الأسوأ مأساة ناميبيا وروديسيا وكذلك السكان غير البيض في جنوب أفريقيا . وفي الشهور الأخيرة فنان تطورات في ناميبيا قد ذكرت العالم الخارجي بطبيعة الحكم الاستعماري الأفريقي . في ناميبيا نجد أن الشعب الأفريقي قد رفض باصرار أن يعيش تحت الارهاب وحمل السلاح تحت قيادة سوايو " منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا " للدفاع عن كرامته . لا جنوب أفريقيا ولا المدافعين عن سياسة الفصل العنصرى يمكن أن ينكروا أنه بالرغم من قوة جنوب أفريقيا وبرغم من هذه الدولة البوليسية فان قتالا مريرا جرى في ناميبيا ضد الاستعمار في جنوب أفريقيا وبسبب هذا الكفاح وبسبب نجاحه فان السلطات الاستعمارية في ناميبيا قد بدأت في سياسة التعذيب الوحشي . فئات الآلاف من الناس يعتقلون ويزج بهم في السجون ويطلق عليهم الرصاص . وان جلد النساء والأطفال والرجال في ناميبيا يصدّم ضمير البشرية . وعلى حلفاء جنوب أفريقيا أن يخفوا وجوههم خجلا ولا فانهم سوف يكونون خالين تماما من أى مشاعر الانسانية ومشاعر الرحمة .

ان الموقف في المستعمرة البريتمانية في روديسيا لا يقل سوءا عن الموقف في ناميبيا وفي جنوب أفريقيا ، فبعد . . . سنوات من تمرد الأقلية هناك على المملكة المتحدة لا يبدو أن هنالك أمل في انتهاء هذه المشكلة . وكلما مرت السنون فان المستوطنين في روديسيا يساعدون في جميع الميادين من قبل نظام الحكم العنصرى في جنوب أفريقيا لزيادة قمع الأغلبية السوداء في هذه المستعمرات .

ان شعب زمبابوى مع ذلك قد حمل السلاح لكي يحارب من أجل استعادة حريته وكرامته الانسانية . انهم يفعلون ذلك بالرغم من الظروف الصعبة ضد هم . وقد أحرزوا انتصارات عظيمة وليس ذلك مجال شك لأن الرعب والخوف الذى يشعر به المستوطنون في روديسيا الآن هو دليل واضح على نجاح المحاولات من أجل الحرية . كذلك من الضرورى على جميع أعضاء الأمم المتحدة أن يضمنوا أنه لن يتخذ أى إجراء لاحتياط الكفاح من أجل الحرية في روديسيا . وفي هذا المجال فان حكومتى ، بل ان القارة الأفريقية بأسرها قد شعرت بالغضب والأسى لسلوك العديد من البلاد والشركات التي تعمل تحت ولايتها ، لتحلیم العقوبات الاقتصادية المفروضة على روديسيا . وهذه الانتهاكات من جانب الشركات وبعض الأعضاء في الأمم المتحدة وبصفة خاصة الولايات المتحدة تشكل تأييدا سافرا للقوى الشريرة التي تقهر شعب زمبابوى .

ويجب أن نوضح مرة أخرى أن مشكلة روديسيا هي قانونا موضوع يدخل في اطار صلاحيات حكومة جلالة الملكة في المملكة المتحدة . ومنذ التمرد في عام ١٩٦٥ فان المملكة المتحدة قامت باجراء مفاوضات عديدة مع المتمردين لمحاولة انهاء هذا التمرد . والأغلبية الأفريقية كانت دائما تنظر الى هذه المفاوضات بشك عميق لأنها كانت مبنية على افتراض أن التمرد يمكن أن يأخذ الصيغة الشرعية باعطاء الاستقلال للمستعمرة على أساس دستورى يترك الأغلبية الأفريقية تحت رحمة المستوطنين . ولهذا فان الأمم المتحدة قد أصرت دائما - ويجب أن تواصل الاصرار - على أنه لا يمكن أن يكون هناك استقلال قبل تحقيق حكم الأغلبية . ان الشعب الأفريقي قد رفض جميع الحلول البديلة كما وضح ذلك منذ الاقتراحات الدستورية في عام ١٩٧١ ولجنة بيرس . ان الشعب الأفريقي في زمبابوى لن يشترك ابدا في أية محاولات لايجاد حلول ترقى في جوهرها الى مطالباتهم باضفاء الصفة الشرعية على حالة الخضوع التي يعيشون فيها . وأى اتفاق غير مبني على حكم الأغلبية سوف ينظر اليه من الشعب الأفريقي على أنه خيانة اجرامية . ولذلك فان مسؤولية المملكة المتحدة في هذا الموضوع مسؤولية ثقيلة . ان المملكة المتحدة لا يجب أن ترتكب خيانة مزدوجة وبصفة خاصة فانه لن تكون هناك مفاوضات لها معنى دون المشاركة الكاملة للقادة الشرعيين للشعب الأفريقي في زمبابوى وبصفة خاصة جوشوانكومو وندابينجي سيتولا . ويجب أن يكون واضحا أنه في البيان المشترك الصادر في عام ١٩٧٣ في أوتاوا في اجتماع رؤساء دول وحكومات مجموعة الكومنولث فان حكومة المملكة المتحدة اضطلعت بالعمل من أجل ضمان اطلاق سراح هذا القائد بين . وحكومة تنزانيا

تنظـر بقلـبى لكـي تـفـي حـكـومـة جـلالـة المـلـكـة بـهـذا الـوعـد الـذـى قـطـعـتـه عـلـى نـفـسـها .  
وفـي جـنـوب أفـرـيـقـيا فـان القـمـع والـا هـانـة الـتي يـتـعـرـض لـها الشـعـب الأفـرـيـقـي لـعـدـة عـقـود قـد  
ازـدـاد حـدة . فـان المـلـايـين مـن السـكـان غـير البـيـض فـي ذـلـك الـبـلـد قـد عـانـوا طـويـلا وـان الـآمـهـم  
تـضـع تـحـديـا أدـبـيا لـه أـبـعـاد كـبـيرة عـلـى كـل عـضـو فـي هـذا المـجـتـمـع الـدولـي . لـأنـنا نـواجـه مـوقـفا نـجـد  
فـيـه المـلـايـين مـن الضـحـايـا الأـبـريـاء يـيـقـون فـي حـالـة مـن البـيـؤـس الدائـم وـهـم يـصـرـخـون وـيـيـكـون وـد مـوعـهـم  
هـي اـتـهـام لـلـصـمـت اـنـتـأمـرى والـا هـمـال مـن جـانـب أولـئـك الـذـين كـانـوا سـعـولـين الـى حـد بـعـيـد عـن  
تـشـجـيع جـنـوب أفـرـيـقـيا فـي اـبـقـاء حـكـم الـارـهـاب . وـنـحـن فـي تـنـزـانـيا قـد اـحـتـجـجـنا وـسـوف نـواصـل الـا حـتـجـاج  
عـلـى هـذـه المـؤـامـرة الـا جـرامـية . وـان حـكـومـة بـلـدى قـد لـا حـظـت بـأسـى وـنـدـت بـصـرا حـة بـأـية مـحـاولـة لـا قـامـة  
أـية عـلاـقـات مـع جـنـوب أفـرـيـقـيا . فـمـثـلا دـعـونا الـى العـزـلة الكـامـلة لـجـمـيـع أفـرـيـقـيا فـي جـمـيـع العـبـاريـات  
الـريـاضـية .

ولهذا السبب فان تنزانيا أدانت الجولة الأخيرة التي قام فيها فريق الرجبي التابع للمملكة المتحدة في جنوب أفريقيا وفي روديسيا وان حكومة بلدي قد أدانت بقوة مماثلة التعاون العسكري القائم بين بعض البلاد الغربية وخاصة فرنسا وجنوب أفريقيا . وان المناورات البحرية الأخيرة بين المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا هي أيضا دليل على ما أقول . ونحن ندعو مجلس الأمن لكي يدرس بصفة عاجلة موضوع فرض عقوبات اقتصادية ضد جنوب أفريقيا ودعم المقاطعة العسكرية لهذا البلد . وفي الوقت نفسه يجب أن يكون هنالك حملة منسقة من جانب الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لاقتناع الشركات الأجنبية بعدم استثمار أموالها في اقتصاد جنوب أفريقيا . وان الحجج التي تقال بأن الاستثمارات الاقتصادية في جنوب أفريقيا من جانب الشركات الأجنبية سيحقق أي شيء ضد ازدياد يؤس أغلبية الشعب الأفريقي ، كل هذه الحجج زائفة تماما . ومثل هذه الحجج هي في الواقع حملة مدروسة لتضليل الرأي العام العالمي . ان الحقيقة هي أن اقتصاد جنوب أفريقيا قد اتسع كما ازداد يؤس السكان غير البيض في ذلك البلد .

ولكي تزداد الأمور سوءاً فان تنمية جنوب أفريقيا بمعرفة الشركات الأجنبية قد مكن هذا البلد من إنتاج أسلحة الدمار التي تستخدم ليس فقط للقمع في الداخل ولكن من أجل شن عدوان خارجي أيضا . وان حكومة بلدي تشعر بقلق عميق للتقارير المستمرة التي تقول ان بعض البلاد الغربية المعنية قد بدأت الآن في شراء أسلحة من جنوب أفريقيا ومن هذه الأسلحة نظام الدفاع الجوي القائم على صواريخ كروتيل أو كاكس والتي أنتجت في جنوب أفريقيا بمساعدة شركة فرنسية للألكترونيات .

لذلك فأمل شعب وحكومة تنزانيا أن هذه البلاد سوف تجد وسيلة تمكنها من الامتناع عن شراء مثل هذه الأسلحة لأن ذلك يرقى الى درجة التواطؤ الاجرامي مع جنوب أفريقيا في جهودها لزيادة وتحسين صناعة الأسلحة التي تستخدم للقمع .

السيد الرئيس ، ان حكومة تنزانيا مقتنعة الآن بأن الوقت قد حان للأمم المتحدة لكي تعيد النظر ويجدية في علاقتها مع جنوب أفريقيا بسبب السياسة العنصرية التي ينتهجها هذا البلد . فان جنوب أفريقيا ومؤيديها قد ادعوا دائما أن العالم الخارجي كان غير منصف في اداة نظام الحكم القائم على الفصل العنصري . ولكن ماهي الحقيقة ؟ لا يوجد مكان في العالم عدا جنوب أفريقيا حيث نجد أن أشكال الفصل العنصري هي أساس فلسفة الدولة وواردة في دستور ذلك البلد .

وثانيا نجد في جنوب أفريقيا لدينا كنيسة حكومية هي الاصلاح الهولندي ومن بين تعاليمها الأساسية تعليم الكراهية العنصرية . ولهذا الموقف فان الشعب الأفريقي في جنوب أفريقيا لا يستطيع أن يرجع لهذه الدولة لاصلاح المظالم القائمة على التمييز العنصرى لأنه جزء من دستور هذا البلد . وأن جنوب أفريقيا قد رفضت عن عمد الاستماع الى دعوة المجتمع الدولي لها لتغيير سياستها العنصرية .

السيد الرئيس ، هذه الأسباب وحدها كافية لتجعل جنوب أفريقيا لا تستحق عضوية هذه المنظمة لأن مبادئ الحرية والمساواة العنصرية والكرامة الانسانية الواردة في ميثاقنا لا يمكن أن نسمح لها لكي تتعايش مع السياسات البغيضة القائمة على اهانة الانسانية والواردة في تعاليم الفصل العنصرى . ولكن هنالك عوامل أخرى على نفس القدر من القوة التي تجعل وجود وفد للفصل العنصرى في منظماتنا مسؤولة خطيرة للأمم المتحدة وجنوب أفريقيا قد اختارت طريق الانتهاك المستمر لقرارات الأمم المتحدة . ولم تظهر شيئا فقط الا الاحتقار الكامل لهذه المنظمة . وان سجل مثل هذه الانتهاكات معلوم للجميع ولا يحتاج الى أى تفصيل . اذا ما هو أساس استمرار وجود جنوب أفريقيا في منظماتنا ؟ ماهي القيم التي تعلقها السلطات العنصرية لمبادئ هذه المنظمة ؟ أليس من البديهي أنه عن طريق السماح لممثلي فورستر لكي يسخروا من منظماتنا ، فاننا نقوى تلك القوى التي ترغب في تعرية منظماتنا من فاعليتها ومكانتها ومن الوثوق بها والتصديق بها . ونحن نقول ياسيد الرئيس أن كل يوم يمر وتتمتع به جنوب أفريقيا بحقوق وامتيازات عضويتها في هذه المنظمة في الوقت الذي تنتهك فيه الالتزامات العضوية ، هذا يجعل من الأمم المتحدة سخريه . ولهذا الأسباب البديهي فان تنزانيا تعتبر أن المشاركة المستمرة في منظماتنا للعنصريين من بريتوريه كمفارقة خطيرة تحتاج الى تصحيح عاجل وذلك بطارد جنوب أفريقيا العنصرية من هذه المنظمة . ونحن نؤمن ايمانا قويا أنه عن طريق مثل هذا الاجراء فان الأمم المتحدة سوف تؤكد من جديد الأهداف والمبادئ النبيلة للميثاق ، سوف يكون هنالك الذين يسألوننا : ماهي القضية التي تخدمونها بهذا الاجراء ؟ لأولئك نقول وماهي القضية التي خدمت منذ بدأت الأمم المتحدة وطوال هذه السنوات التي كانت جنوب أفريقيا فيها عضوا في هذه المنظمة . ليس هنالك شك في أن التطورات التي حدثت في المستعمرات البرتغالية كانت فاتحة عهد جديد من الأمل في جنوب أفريقيا . ان الكفاح من أجل الحرية والكرامة الانسانية في هذه المنطقة

قد اكتسبت قوة دفع جديدة . لذلك ألم يحن الوقت لنظام الحكم العنصرى في زمبابوى لكي يعي هذه التحذيرات ؟ ألم يحن الوقت للاستعماريين في جنوب أفريقيا لكي يحترموا طلبات المجتمع الدولي وينهوا الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ؟

السيد الرئيس ، ليست هذه مسائل بسيطة . اما أن تعي جنوب أفريقيا عنصرية نظام الحكم العنصرى لسميث الدروس المستفادة وبذلك نتجنب اراقة الدماء والا فسوف يطيلون من أمد المواجهة والتي سوف يكونون هم الخاسرين فيها بلاشك .

ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأغلبية سكان العالم لم تكن قاتمة وميعوس منها كما هي في الوقت الراهن . وفي الوقت الذى نجد فيه أقلية من سكان العالم تتمتع بالرخاء المادى وتستمر في التمتع بثروات ضخمة بسبب تنمية صناعية لم يسبق لها مثيل فان بقية العالم تفتقر الى الاحتياجات الأساسية للبقاء . ونحن نعتزف أن هنالك مشكلات اقتصادية واجتماعية في هذه البلاد التي يشار اليها باعتبارها البلاد النامية . ولكن لا يوجد أى وجه للمقارنة أو التشابه بين البلاد المتقدمة وبين الفقر والحاجة في بقية أنحاء العالم . ولعدة عقود ياسيدى الرئيس فالكثير من البلاد النامية حاولت بشدة لكي تخرج من ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الصعبة . ولا يمكن أن يكون هنالك شك في أنها حاولت بجد ومازالت تحاول وسوف تواصل ذلك طالما كان ذلك ممكنا من ناحية الانسانية . وان سجل جهودها يتحدث عن نفسه سواء كان ذلك على الصعيد الدولي أو الصعيد القومي .



ان المؤسسات الدولية وخاصة تلك التى تعمل تحت رعاية الامم المتحدة والتى برزت خلال العقد الماضى هى دليل على جهود البلاد النامية فى محاولة ايجاد حلول لعلمها الاقتصادية . وان انشاء منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة للامم المتحدة للتجارة والتنمية وانشاء صندوق مشمل صندوق التنمية هو دليل على ما أقوله . وعلى المستوى القومى فان حكوماتنا وشعبونا كانت تحاول بياس بطرق مختلفة ووسائل مختلفة لتحطيم اغلال التخلف الذى يؤثر على أمننا . ولكن بالرغم من كل هذه الجهود فان الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد النامية قد ازدادت سوءا .

ان القضية الاساسية للافتقار الى التنمية من جانب البلاد النامية يجد سببا له فى العلاقة الظالمة التى تحكم التعاون الاقتصادى والتكنولوجى بين القلة الغنية والاعلبية الفقيرة فى العالم . ان البلاد النامية كانت تكد وتكدح لزيادة انتاجها ولكنها كانت تحرم من التمتع من عائد انتاجها بالكامل ومع استثناءات قليلة فان كدح وعرق شعبونا لا يتناسب اطلاقا مع الثمن المفروض لما ينتجونه . وما يزيد من تعقيد هذه المشكلة مشكلة عدم الاستقرار النقدى والتضخم المتزايد بسرعة والذى يسبب صعوبات ضخمة وخاصة للكثير من البلاد النامية الصغيرة . وتنزانيا تؤمن بأن الوقت قد حان لكى نرفض هذا الافتراض ان كل ماتفعله الدول هى ان تكون تابعة فى هذه اللعبة لعبة النقد الدولى والسياسات النقدية التى يحددها مجموعة مختارة من البلاد .

ونحن نرفض كلية باعتبار ذلك شيئا مرفوضا من شعبونا ان يتحمل هؤلاء البؤس والحرمان بسبب ثورات نقدية وهى فى بعض الحالات مفتعلة عن عمد من جانب المضاربين الجشعين والرأسماليين الذين همهم الوحيد هو تجميع الثروات من اجل الثروة وحدها . وهذا ينقلنى الى المشكلة وهى احدى القضايا الاساسية فى المناقشات الحالية حول الموقف الاقتصادى العالمى . وأشير ياسيدى الرئيس الى موضوع البترول . لا يمكن ان يكون هنالك شك فى ان سلطة وضع اسعار عادلة للمواد الخام التى تنتج فى بلد ما هى جزء من التبعات المنطقية لقبول مبدأ سيادة البلد المنتج على المواد الخام التى ينتجها . ولكن واكرر ياسيدى الرئيس ولكن بالنسبة لبلد نام مثل تنزانيا لكى يعترف ويقبل هذا المبدأ فانه يعبر فى الوقت نفسه عن قلقه من تضخم اسعار البترول ، ان ذلك أمر لا يوجد تناقض فيه . فانه بالنسبة لعدد من البلاد النامية فان اسعار البترول المرتفعة الحالية ترقى الى مرتبة الخفق الاقتصادى وتنزانيا تقدر بعض الخطوات المحدودة التى اتخذت لمحاولة

حل هذه المشكلة . ونحن مع ذلك نشعر بأن البلاد المنتجة للبترول عليها أن تفكر بجد فى طريقة تتعاون بها بطريقة أكثر فاعلية مع كثير من البلاد النامية غير المنتجة للبترول وذلك لتجنب عدم الاستقرار الاقتصادى الخطير والصعوبات التى لا حصر لها بالنسبة لملايين من الشعوب فى مختلف انحاء العالم الثالث . واذنا سمحتم لى ان اضيف ياسيدى الرئيس فنحن نأمل ان تدرك البلاد المنتجة للبترول ذلك باعتباره موضوع يمكن ان يثير الفرقة فى العالم الثالث .

وبعد أن قلت ذلك ياسيدى الرئيس فنحن فى تنزانيا يجب ان نرفض بقوة اى اتجاه نحو تشويه القضايا الاقتصادية التى تواجه العالم الآن بالالتجاء الى تهديدات ضمنية او ابتزاز غير مكشوف ، فان أى حل لازمة الاقتصادية العالمية يجب ان يبنى على نظام قائم على العدالة والترتيبات المنصفة والقائمة على المساواة بين جميع الامم لكى تحصل على عائد مجز لعطها ونتاج شعبها ، وشرط لازم لتحقيق هذه الاهداف يفرض الحاجة من جانب جميع البلاد لكى تكون مستعدة وراغبة فى اتخاذ الاجراءات التى تحقق العدالة والمساواة فى جميع العلاقات الاقتصادية . ولكن اولا يجب ان تكون هنالك الرغبة السياسية لكى يكونوا منصفين . و دون ذلك فان أملنا من أجل نظام اقتصادى عالمى جديد سوف يكون وهم لا أمل فيه .

السيد الرئيس : ان وقف اطلاق النار فى الشرق الاوسط فى شهر اكتوبر أوجد شعورا بالارتياح المؤقت وتوقعات مليئة بالامل لانه أخيرا يمكن ايجاد طريق لانهاء سنوات من اراقة الدماء والمواجهة التى تسببت فى ويلات ومآسى لملايين السكان فى هذه المنطقة المضطربة . ان السلام القائم الآن فى الشرق الاوسط وجو الهدوء المخادع على طول قناة السويس يجب الا يجعل اطراف النزاع تغمض أعينها ويجب الا تخدع المجتمع الدولى الذى عليه ان يزيد من جهوده لاجاد سلام دائم عادل فى الشرق الاوسط . وفى الواقع ان الاخبار عن المناورات العسكرية والاستعدادات العسكرية التى ترد بانتظام من تلك المنطقة توضح بجلاء الحاجة الملحة لاجاد حل سريع لهذه المشكلة .

ولكن حكومة بلدى تعتقد وهى مؤمنة بأنه لا يمكن تحقيق أى سلام فى المنطقة مالم يـكـمـ على بعض المبادئ الأساسية . هذه المبادئ تتضمن قبول اسرائيل لمبدأ عدم جـواز الاستيلاء على اراض عربية بالقوة والحاجة لاجاد حل عادل ودائم لمشكلة فلسطين وتجاهل

هذين العاملين سوف يكون هروبا من الواقع وأى ترتيبات تتخذ دون الاعتراف بهذه المبادئ لن تنتج شيئا سوى سلام آخر مهتز. وفي هذا المقام ياسيدى الرئيس فان عددا من البلاد بما فى ذلك بلدى تنزانيا قد طلبت ادراج بند فى جدول اعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة عنوانه " موضوع فلسطين او قضية فلسطين . "

السيد الرئيس ، ان الخطأ العظيم الذى ارتكبه هذه المنظمة هو تجاهل شعب فلسطين كما لو ان هذا الشعب لم يكن موجودا . ومنذ عام ١٩٤٨ بحثنا قضية الشرق الاوسط بطريقة تخلو من القضية الاساسية . لذلك فرأينا أنه سوف يكون من المستحيل بل سيكون عقيما أن نحاول حل مشكلة الشرق الاوسط دون ان نسوى اولا مشكلة فلسطين . ومالم نعترف بوجود شعب فلسطين ومالم نحترم حقوقهم المشروعة من جانب هذه المنظمة فان جميع المداولات والمناقشات فى الامم المتحدة سوف تكون ممارسة عقيمة . ويأمل وفد تنزانيا أن ادراج هذه القضية فى جدول أعمال الجمعية العامة سوف يتيح لها فرصة أعظم لكى تركز على هذا الموضوع بغية تصحيح المظالم التى وقعت بحق شعب فلسطين . وبغية انهاء ازمة الشرق الاوسط .

السيد الرئيس:

انه من دواعى القلق العميق لوفد بلادى أنه فى الوقت الذى نجد فيه القوى العظمى تصدر اعلانات بشأن الانفراج نجد منازعات وحشية بصور مختلفة مستمرة من أجل فض السيطرة فى أماكن عديدة من العالم . وفى مناطق مثل المحيط الهندى والتي أعلن من جانب الجمعية العامة على أن منطقة سلام هنالك خطوات تتخذ من أجل انشاء قواعد عسكرية فيها اسلحة دمار شامل . وعلاوة على ذلك فان روح الانفراج التي توجد دعايات كثيرة حولها لم يكن لها معنى كثير بالنسبة للملايين الذين يعانون من تبعات حروب العدوان وتدخلات الامبريالية فى فيتنام وبالرغم من أنه تم التوقيع على سلام بشأنها منذ سنتين فان الولايات المتحدة ونظام الحكم العميل لثيو مازالت تحبط التقدم الفعال نحو انتهاء القتال والذي سبب ويلات كثيرة لشعب فيتنام .

وفى كمبوديا حيث نجد الشعب هناك قد رفض زرة لون نول الفاسدة ، فان الولايات المتحدة قد ألزمت نفسها بضمان بقاء هذا النظام المتداعى .

وفى كوريا فان جهود شعب جمهورية كوريا الديمقراطية من أجل اعادة توحيد هذا البلد قد اصبحت نتيجة لنظام الحكم الملئى والتدخل الأجنبي .

كل ذلك يؤكّد مخاوفنا من أن سياسة الانفراج يمكن ان تستخدم كستار لاستمرار العدوان والارهاب والتخريب والاعمال الهدامة من جانب حكومات أجنبية وكذلك اغتيال القادة الذين جريمتهم الوحيدة هى الرغبة فى الدفاع عن حرية واستقلال بلادهم .

ان مؤتمر الامم المتحدة الثالث والخاص بقانون البحار والذي استغرق الاستعداد له سنين وكثيرة هو اعتراف بالحاجة لتفسير قانون البحار الحالي وذلك من أجل تجنب الفوضى التي يشجع عليها هذا القانون . ولكن تفسير القانون فى حد ذاته لا يمكن ان يضمن السلام ناهيك عن العدالة . وان القانون الجديد يجب أن يتسم بالعدالة والدقة . فيما يسمى بحرية البحار يجب أن يجعل محله سيادة القانون الذى يهدف الى حماية مصالح جميع الامم سواء كانت متقدمة او نامية لكي يشجع التعاون الدولى لمصالح البشرية جمعاء فى استثمار ثرواتها والاستفادة من مصادر المحيطات .

بالرغم من أننا قد لاحظنا الجديدة التي تعالج بها الدول هذا الموضوع، إلا أننا نرغب فى الاعراب عن أسفنا لان الاتجاهات القديمة التي تؤيد نظام القانون التقليدى الفوضوى تدفع سياسة بعض الدول الى عدم احترام مصالح غالبية الدول وبالرغم من الاخطار التي تتلوى عليها هذه الاتجاهات للسلام الدولى . وفى هذا المقام لا يكفى لكى نكرر البيانات باسم المفاوضات والتحدث عن سياسة الاخذ والعطاء كما لو أن الجميع لديه ما يعطيه فى حين ان الحقيقة هى أن قلة من الأمم مدينة بالكثير لبقية العالم. لأن العملية التي تتم بموجب قانون البحار ليست بين دول متساوية فيما تتمتع به من مميزات ولكنها عمليات بين أولئك الذين لديهم وأولئك المحرومين .

فإذا كنا نريد اقامة سلام قائم على العدالة كما ينبغي وإذا كانت جميع اطراف تشترك فى قضية السلام لا يمكن إلا أن نقبل ان الجزء الاكبر من المسؤولية لنجاح هذا المؤتمر يقع على عاتق أولئك الذين يتمتعون بعواقف مميزة وعليهم وليس على الآخرين يتوقف نجاح المؤتمر . فهم الذين لهم ححق الاختيار بين العدالة والظلم بالنسبة للبحار وبين العدالة وبين السلام والمنازعات الدولية . انها مسألة حسن نية وشجاعة أساسية وان عدم توفر هذه العوامل سوف يؤدى الى فشل الاتفاقية المستي نطمح فى ان تحقق العدالة للجميع .

السيد الرئيس ، لا أستطيع ان أختتم كلمتى دون الاشارة الى الاحداث المأسوية الاخيرة فى قبرص ونحن لانرى حاجة فى هذه المرحلة لكى نوزع اللوم على أولئك أو هؤلاء . وان وفد بلادى يضم صوته لأولئك الذين دعوا الى انهاء الوضع الحزين العالى فى قبرص . فان المنطق والتعقل يستوجب سيادة الانسانية والرحمة ولا يجب ان نركز على مشكلة اللاجئين ولكن على المشكلة المعقدة وهى ايجاد حل دائم لقضية قبرص . ومن رأى وفد تنزانيا أن اى حل لهذه المشكلة يجب ان يتضمن انسحاب جميع القوات الاجنبية وبسرعة واستعادة الاستقلال الكامل لذلك البلد . ونحن نعتقد أن أمة مستقلة ذات سيادة لشعب قبرص سوف تجد الطريق لحل مشكلته بحرية كاملة .

ان مشكلة الاستعمار والعنصرية فى جنوب افريقيا ومشكلة شعب فلسطين الطريد المشرد ومشكلة الشعب المقسم فى كوريا وفي فيتنام كلها تحديات، يمكن ان تتخطى الحدود الجغرافية وتنتج بالانسانية فى أتون كراهية ذات حد ود غير معقولة .

وإذا كنا نود ان نتجنب المظالم ونتجنب اراقة الدماء فاننا سوف نمرى نسيج حضارتنا عينمنا

نفسل في ايجاد حلول عادلة للموقف الاقتصادي الخطير الذي يواجهه العالم اليوم. سوف نكون مسؤولين عن الفوضى الاقتصادية والتي سوف تخيم باشرها ليس فقط على الجيل الحالي ولكن على الاجيال المستقبلية أيضا.

ان مسؤولياتنا العظيمة والخطيرة هي أن نضمن أن التقدم الانساني المبني على العدالة سوف يتحقق.

السيد لوك ( سيراليون ) ( الكلمة بالانجليزية : ان آخذ في الاعتبار تأخر الوقت سوف أحاول أن أوجز قدر المستطاع ومع ذلك فان واجبي الأول هو أن أنقل لكم جميعا التحيات الشخصية لصاحب الفخامة دكتور سياكا ستيفنس رئيس جمهورية سيراليون .

ولكم ياسيدى الرئيس وأنت زميل مبرز وصديق عزيز ان أراك جالسا كما أنت تقود مداولا تنساء، يجعلني واثقا من أن الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة سوف تحتتم أعمالها بسرعة وبطريقة مرضية.

ان انتخابكم بالا جماع لهو دليل ملائم ليس فقط على قدراتك ولكنه اعتراف أيضا بالدور الذى تلعبه الجزائر فى الشؤون الدولية اليوم .

ونود أن نشكر أيضا بكل اخلاص فخامة السفير بنيتس سفير اكوادور للطريقة التى رأس بها الدورة العادية الثامنة والعشرين والدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة وكذلك أهنيء السكرتير العام دكتور فالدهايم الذى فى العام الماضى وفى السنوات السابقة ، لم يكل فى سعيه الدائم للبحث عن السلام وخاصة فى الشرق الأوسط وفى قبرص وفى الهند الصينية وقد تجول كثيرا للقيام بواجباته المتعددة وذهب الى المناطق التى تضررت بالمجاعات وأماكن أخرى فى العالم ونحن فى سيراليون سوف نتذكر دائما زيارته الناجحة لبلدنا فى أوائل هذا العام . وان سيراليون تتمنى لكم يادكتور فالدهايم ولزملائك مزيدا من النجاح .

اليوم نرى ثلاثة أعضاء جدد فى هذا المجتمع الدولي : جمهورية بنجلاديش الشعبية وجرينادا وجمهورية غينيا بيساو . ان تاريخ الكفاح والويلات التى سبقت حصول هذه الامم على استقلالها لهى دليل كاف على أنها ستسهم بطريقة ايجابية نحو تحقيق المبادئ السامية للأمم المتحدة .

وسيراليون تفخر لانها ساهمت بطريقتها المتواضعة نحو حصول غينيا بيساو على حقها المشروع بين مجتمع الأمم . ولكل هؤلاء الاعضاء الجدد نعبر عن ترحيبنا كذلك نتطلع الى تحية موزمبيق كدولة جديدة فى العام القادم .

السيد الرئيس ، لقد توج النصر الكفاح الديناميكي للمحاربين من أجل الحرية فى غينيا بيساو وموزمبيق وأنجولا وجزر الرأس الاخضر . لقد أصبحت غينيا بيساو عضوا كامل العضوية فى

المجتمع الدولى لذلك أمن التوصل الى اتفاقية اعطاء الاستقلال لموزمبيق ونحن نتطلع الى المحادثات الخاصة باستقلال انجولا ، والبرتغال نفسها قد تحررت بصدده سنة من الديكتاتورية الفاشية وهذا يجعل بالامكان تحرير المستعمرات البرتغالية السابقة تحريرا كاملا . وفى الوقت الذى نرحب فيه بكل هذه الاتجاهات الايجابية التى كانت سبب الترحيب ببيان البرتغال فى هذه الجمعية فى هذا العام فان التعاون بين الدولة الاستعمارية السابقة وبين الدول الجديدة تدل على ان سياسات الاستعمار والاستغلال والابتذال قد انتهت ونحن نناشد هم انهم عن طريق هذه السياسة لن يتركوا لأولادهم شيئا الا المعاناة والمرارة وفقدان الارواح وهو شئ لن يمكن تجنبيه .

والاحداث فى البرتغال وفينيا بيساو وموزمبيق وفى أنجولا توضح بجلاء ان سياسة جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصرى والقمع من جانب اقلية مقضى عليها بالفشل ومع ذلك فان نظام الحكم العنصرى القائم على الاقلية مستمر فى سياسته البغيضة وللمرة الاولى ومن قبيل الالهانة لهذه المنظمة وذلك ان اعضاءها قد ضم فى وفده اشخاص غير بيض .

السيد الرئيس ، لا فوستر ولا زملائه يمكن ان يخدعوا بمثل هذه الاجراءات . وفى السنوات السابقة وحينما استخدم وفد البرتغال نفس الخدعة فانه لم يخف على هذه الجمعية السياسات الحقيقية التى تمارسها فى هذا البلد .

وبسبب أن وفد جنوب افريقيا قد شكل بهذه الطريقة فان هذا كان مبررا كافيا لكى ترفض الجمعية العامة وثائق التفويض الخاصة بوفد جنوب افريقيا . وهو الوفد الذى يمثل سياسة تقوم على استمرار سياسة الفصل العنصرى . وبديهاى أنه لن تأت استجابة طبيعية من جنوب افريقيه فأملنا الوحيد هو ان نكرر نداءنا لبقية الانسانية لكى تضاعف جهودها من أجل القضاء على وصمة الفصل العنصرى والتمييز العنصرى من وجه القارة الافريقية . ان الدول التى تتمتع بعلاقات اقتصادية وثقافية خاصة مع جنوب افريقيا عليها لذلك مسئولية لم تتحملها حتى الآن . ونحن نناشد ما المقاطعة الكاملة لجنوب افريقيا لاننا مقتنعون بأنه فى عالم نجد فيه البلاد المحتاجة الى التواقف واعتمادها على بعض فنان العزلة الاقتصادية والثقافية يمكن أن تؤتى آثارها التصحيحية على هذا الحكم المتطرس . وان حكومة سيراليون تمنح كل جهودها للعمل منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير فى افريقيا والبرنامج



الخاص باللجنة الخاصة للفصل العنصري وخاصة البرنامج الخاص لزيادة تنسيق عمل الأمم المتحدة ضد الفصل العنصري. وهو البرنامج الذي اشتركت حكومة بلادي في رعايته في الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة .

ولسوء الحظ أن ايان سميث ونظام الحكم غير الشرعى لم يستجيب لحكم العقل . لذلك نحن نناشد هم أن يحدوا حدو البرتغال . ان شعب زمبابوى سوف يتحرر بلا شك ولكن بأى ثمن . لذلك فاننا نحث ايان سميث ونظام الحكم المنصرى أن يطلق سراح القادة الافريقيين مثل "نكومسو" وسيتولى" بغية الوصول الى اتفاقية استقلال مقبولة مع الحكومة البريطانية .

ان التشريعات العنصرية المتزايدة والاساليب العنصرية لن تساعد كذلك فان معسكرات الاعتقال او ادخال نظام التصاريح . كل ذلك سوف يزيد من سوء الموقف ويجعل من غير الامكان الوصول الى حل سلى لهذه المشكلة . ان فشل حكومة المملكة المتحدة فى تحمل مسؤولياتها فى جنوب روديسيا وهى من بين الصفحات الغير المشرفة فى التاريخ البريطانى . تخرج وتحزن الكثير من اصداقنا افريقيين من اصداقنا بريطانيا افريقيين .

وعن طريق العمل الجماعى من اعضاء المجتمع الدولى يمكن ان نتوصل الى اى حلول لها معنى بوسائل غير اراقة الدماء . ولسوء الحظ فان العقوبات التى فرضتها هذه المنظمة لم تطبق بالكامل من جانب اولئك الذين يؤثر تعاونهم نعاوننا كبيرا على اقتصاد روديسيا .

اذا الحل الوحيد هو ايجاد حل بالسلاح لكل ماينطوى عليه من نفقات فى الارواح والخسائر المادية . وسوف يكون ذلك مسؤولية كل فرد منا يفشل فى تأييد هذه المنظمة وفى العقوبات التى تفرضها . ونحن نوصى ونواصل توجيه النداء بالالتزام بالعقوبات التى فرضتها هذه المنظمة ونطالب بتوسيع نطاق هذه العقوبات وان نكثفها لكى تضمن بصفة خاصة المواصلات المباريات الرياضيه . وكل نشاط ثقافى لانه مع جنوب افريقيا نرى ان آثار العزلة العسكرية والاقتصادية والديبلوماسية والثقافية هى الوسيلة الوحيدة التى يمكن ان تؤتى بنتيجة .

ان الموقف فى ناميبيا هو مدعاة للقلق . فلدينا هنا عصاة من المغامرين من المنطقة المجاورة ليس لهم الحق حتى فى حكم اراضيهم يحتلون بلدا مجاورا فى حين ان ادارته من مسؤولية الامم المتحدة ورأينا ان قضية ناميبيا هى اختبار مباشر لفعالية الامم المتحدة . لذلك لايمكن ان تكون دولة غير مكترثة دون ان تخون مبادئ هذه المنظمة . لذلك فهو التزام مقدس على كل عضو فى هذه المنظمة لكى يتعاون تعاوننا كاملا للبحث عن حل عادل لهذه المشكلة .

A/PV.2250

السيد الرئيس : أن سيراليون تؤمن بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين . لانها تدرك تماما التبعات الخطيرة لأي سياسة مخالفة لذلك ، ان الاحداث المؤسفة في قبرص والتي سببت خسارة كبيرة في الأرواح والممتلكات كانت نتيجة لمثل هذا التدخل . لذلك فنحن لاندين فقط ، الانقلاب ضد الحكومة الشرعية في قبرص ولكننا نواصل الاعتراف بالحكومة الشرعية لهذا البلد والتي يرأسها رئيس الاساقفة مكاريوس والذي تنتظر هذه الجمعية خطابه بشغف بعد ظهر اليوم . ونحن نأمل أن المحادثات بين الجاليتين اليونانية والتركية في قبرص سوف تحل الكثير من المشكلات المعقدة ويدعم الاسس التي يبني عليها سلام دائم في الجزيرة .

وما زال الشرق الاوسط منطقة حساسة وان قوة الدفع من اجل السلام التي تم الوصول اليها يبدو انها بدأت تفقد سرعتها . ونحن نؤمن بأن السلام الدائم لا يمكن ان يتم الا عن طريق احترام قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ والقرار رقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ وبازالة المظالم التي وقعت بحق شعب فلسطين الشرعي وبالاعتراف بحق دولة اسرائيل .

وفي رأينا ان حالة شبه السلام في فييتنام سوف تكون موضع اختبار دقيق خلال الاثني عشر شهرا القادمة . ومن رأينا ان شعب كوريل وحده يجب ان يسمح له باعادة توحيد بلاده .

وفيما يتعلق بكمبوديا فان سيراليون تؤيد حكومة الامير سيهانوك وتعترف بحكومته في المنفى باعتبارها الحكومة الشرعية لكمبوديا ونحن نتطلع لاستعادة مبكرة للحقوق المشروعة للحكومة الملكية للاتحاد الوطني في كمبوديا في الامم المتحدة وهو حق اغتصاب بعد الانقلاب الذي قامت به القوات الاجنبية في مارس عام ١٩٧٠ .

وفي العام الماضي ومن على هذا المنبر أتيت لي فرصة شرح مفهومنا لواجبات كل دولة عضو الا وهو العمل نحو ايجاد مجتمع منسجم وقد اقترح ان الوقت قد حان لكي نكف الحديث عن الثغرة بين اولئك الذين يمتلكون واولئك المحرومين ان سد هذه الثغرة قيل في ذلك الوقت - يستحق اهتمام كل الكفاءات الموجودة في هذه المنظمة : لذلك اقترحنا ان ندرج في جدول الاعمال تحت المادة ٤٧ تضييق الثغرة المتزايدة بين البلاد النامية والبلاد المتنامية ومنذ ذلك الوقت فان البلاد المنتجة للبتروال اتخذت بعض الخطوات العملية في هذا الاطار . وانا كان تعبير التعاون

الاقتصادى وعدم المجابهة لم يكن موجودا فعلى الاقل فان ذلك ادى الى اثار الحياة فى هذا المفهوم . ومنذ ذلك الوقت فان مبادرات الرئيس بومدين توجت بعقد الدورة الخاصة السادسة التى مكنتنا جميعا من الاتفاق على اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد .

السيد الرئيس : ان الحاجة للقضاء على هذه المظالم واقامة هذا النظام الاقتصادى الجديد لا تتبع من الاعمال الانسانية الخيرية او من الصدقات فلا يمكن ان يكون هنالك سلام حين نجد أن القلة تستغل وتستخدّم الموارد الكبيرة التى تحتاجها الاغلبية لبقائها . الا اننا لا نفعل اللازم للقضاء على هذه المظالم . وان فشلنا فى تحقيق ذلك وفشلنا فى عدم اقامة هذا النظام الاقتصادى الجديد كمهمة عاجلة سوف يعرض للخطر مستقبل البشرية .

ولا يجب ان ننسى اطلاقا ان الحروب ولو انها محلية الا ان لها ابعاد عالمية كما ان المواجهة الاقتصادية لها آثار عميقة عالمية .

فنحن نعيش فى عالم مهتز مترابط عضويا، وحيث نجد فيه مصير اى عضو لا يمكن ان يكون محمّـ زولا عن مصير الاخرين . فان عالم تسود فيه المجاعة ويولد اليأس والعنف، فمن يشعر بالأمن فيه ؟ ومع ذلك نحن نشغل فى ادراك هذا الطابع العاجل . ولا يجب ان ندهش عندما نسمع الرئيس فوردي يقول فى كلمته " واليوم فان اقتصاد العالم يقع تحت ضغط لم يسبق له مثيل . " وسوف يبقى اقتصاد العالم كذلك حتى نعالج هذه المشكلات باصرار .

ولهذه الاسباب فان سيراليون تؤيد برنامج العمل الذى تمت الموافقة عليه فى الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة وتشارك فى مبادئ اعلان نظام اقتصادى عالمى جديد وتشارك فى الجهود الدولية لزيادة الانتاج . والتفاوض من اجل اقامة نظام دولى لاحتياطى المواد الغذائية ويتطلع لمؤتمر الامم المتحدة الخاص بالغذاء فى العالم وهى المبادرة الهامة فى الاتجاه الصحيح .

اننا نؤيد وتدعو التجمعات الاقليمية والعالمية لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية للبلاد النامية وسوف نشارك في الجهود الجادة لتأييد اعتماد هذه البلاد على نفسها .

السيد الرئيس ، اننا نشعر بقلق عميق لتجنب طريق تحقيق أى تنمية اقتصادية للعالم الثالث دون مواجهة . لهذا فان قانون البحار سوف يلعب دورا هاما فى زيادة المواد الغذائية للسكان ولايجاد الثروات المعدنية والجيولوجية . ونحن نتطلع الى قانون البحار والمؤتمر الخاص به الذى عقده مؤخرا فى كاراكاس . ونتطلع الى بروز اتفاقية تتضمن استراتيجية عالمية للمحافظة على الموارد الكبيرة للبحار من أجل استخدامها على قدم المساواة من جانب البشرية جمعاء .

اذا كنت قد تناولت بتفصيل بعض الجوانب الاقتصادية للمشكلات التى تواجه المجتمع الدولى وخاصة البلاد النامية فان ذلك من رأى - لانه سوف يكون من مأسى العالم الرئيسية اذا لم نتجنب على المستوى الاقتصادى الاخطاء الفادحة بواسطة التكلفة التى ارتكبتها اسلافنا والتى نرتكبها نحن ايضا فى المسرح السياسى .

اننا نستطيع ان نشرع فى اتاحة الموارد العالمية الكبيرة للبشرية عن طريق التعاون اذا كنا على استعداد جاد للسير فى هذا الطريق اليوم والا فاننا اليوم وليس بعد الغد سوف نسعى لتحقيق نفس الهدف عن طريق الطريق الشائك وهو طريق المواجهة . وهناك علاقة وثيقة للرفاهية الاقتصادية لكل شعب ، ومسألة نزع السلاح ، وفى الوقت الذى نرحب فيه بعملية الانفراج والاعتراف بروح الوفاق بين الجميع انه من غير المقبول ان العالم ينفق مئات البلايين من الدولارات ككل عام لسباق التسلح وتجميع الاسلحة التى تهدد البشرية بالفناء من عدد متزايد من الدول وخاصة من الدول العظمى وتصور مايمكن ان يؤدى اليه تحويل كل هذه الثروات لتوفير المواد الغذائية ومحاربة الامراض .

ونحن نتطلع الى عالم وجهه لكى يتيح غيرات العالم وثمراته لكل فرد ووسيلة تحويل هذا الحلم الى حقيقة هو اعادة تنظيم الامم المتحدة .

اننى اؤكد من جديد ثقة سيراليون بالامم المتحدة وان مساندها فى الماضى من اجل أمن العالم لايمكن الاقلال منه وان دورها مستقبلا فى استخدام الموارد المحدودة للعالم لصالح الجميع وفى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية هو أمر فريد فى نوعه .

ونياية عن بلدى ، أتحدث عن نوع التعاون بين جميع البشر وفي اطار الام المتحدة ، ان سيراليون تتعهد بأن تبذل كل ما فى وسعها لمساعدة هذه المنظمة لتحقيق اهدافها ونحن مؤمنون بأن الموقف الذى نجد فيه كل أمة عن طريق ممارسة حق الفيتو يحيط الحكمة الجماعية لبقية المجتمع الدولى هو أمر لم يعد مقبولا . ومن رأينا أنه قد حان الوقت الآن لمراجعة موضوع العضوية الدائمة فى مجلس الأمن . وسوف نبحث ياسيدى الرئيس داخل هذه المنظمة وخارجها وبالإشتراك مع جميع الأمم المحبة للسلام والمخلصة لقضية تحسين أحوال البشرية ، سوف نبحث مع هذه الامم عن حلول لمشكلاتنا لاننا ندرك بأننا نعيش فى عالم يحتاج الى التوافق واعتماد بعضنا على بعض.

ومن رأينا أنه حدث ايضا لتحسين طبيعة المنظمة نفسها . لان نوع المنظمة التى نجدها هى منظمة تنمو بسرعة لكى تتحول من منصة للشعارات والدعاية الى برلمان عالمى . ونحن على استعداد لكى نتخلى عن جزء قليل أو كبير من سياستنا القومية حتى نعطي المنظمة معناها وقوتها .

السيد الرئيس :، هذه هى آراء حكومتى التى كان لى شرف عرضها عليكم ونحن نؤكد من جديد أنه من الاركان الاساسية فى السياسة الخارجية لسيراليون هى تأييد هذه المنظمة .

وسوف نواصل ذلك وبصفة خاصة وفقا للمبادئ الواردة فيما سبق

الرئيس : ( الكلمة بالفرنسية ) : اود ان اعرب للسيد وزير خارجية سيراليون عن تعاطفنا وان نطلب منه ان ينقل مشاعرنا الى حكومة وشعب بلاده .

اننا بعد ظهر اليوم سوف نستمع الى كلمة غبطة رئيس الاساقفة مكاريوس فى تمام الساعة الرابعة .

( انتهى الاجتماع الساعة ١٤ / ٤٠ )